الأمم المتحدة
S/2015/358

مجلس الأمن

Distr.: General
19 May 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 19 أيار/مايو 2015 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين 1267 (1999) و 1989 (2011) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير المتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذي أعده فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملا بالقرار 1526 (2004)، والذي قدم، وفقا للفقرة 23 من القرار 2178 (2014)، إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين 1267 (1999) و 1989 (2011) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى التقرير، وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(*توقيع*) جيرارد **فان بوهيمين**
رئيس
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين 1267 (1999) و 1989 (2011)
بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات

210515 210515 15-04790 (A)
1504790

الرجاء إعادة استعمال الورق

رسالة مؤرخة 24 آذار/مارس 2015 موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين 1267 (1999) و 1989 (2011) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات من فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات

أرفق طيه التقرير الذي أعده فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات بشأن الخطر العالمي الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، عملا بالفقرة 23 من القرار 2178 (2014).

وقد تلقى الفريق قدرا كبيرا من المعلومات من الدول الأعضاء، استجابة للزيارات التي أجريت وللطلب الخطي الذي قدمناه التماسا لتلك البيانات. ونأمل في الاستفادة من هذا فيما يقدم للجنة من تقارير إضافية ومن إحاطات شفوية.

ويشير فريق الرصد إلى أن الوثيقة المرجعية هي الوثيقة الأصلية الصادرة باللغة الإنكليزية. وترد التوصيات التي أعدها الفريق البالغ عددها 11 توصية بالحروف الداكنة، تيسيرا للرجوع إليها.

(*توقيع*) ألكساندر **إيفانز**
منسق
فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ
عملا بالقرار 1526 (2004)

تحليل وتوصيات بشأن الخطر العالمي الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب

موجز

أكثر من نصف البلدان في العالم يفرز حاليا مقاتلين إرهابيين أجانب. وهؤلاء المقاتلون الموزعون على مختلف الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة (QDe.004) في أنحاء العالم، بما في ذلك المجموعة المنشقة المسماة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المدرج في القائمة تحت اسم تنظيم القاعدة في العراق (QDe.115)، يزيد عددهم عن 25 000 مقاتل، يخرجون من أكثر من 100 دولة عضو. ويتجاوز معدل التدفقات هذا أي معدلات شوهدت من قبل، وتتركز هذه التدفقات بشكل رئيسي على الحركة المتجهة إلى داخل الجمهورية العربية السورية والعراق، وأخذت ليبيا أيضا تشهد مشكلة متنامية.

ويشكل هؤلاء الأفراد وشبكاتهم تهديدا فوريا وطويل الأجل. فمن عادوا، أو سيعودون، منهم إلى دولهم الأصلية أو إلى بلدان ثالثة قد يمثلون تهديدا دائما للأمن القومي والدولي. وفي حين أن الكثيرين منهم قد يندمجون في المجتمع من جديد وينبذون العنف، فإن بعضهم قد شرع بالفعل في تدبير المزيد من الهجمات الإرهابية، بينما يعتزم غيرهم القيام بذلك في المستقبل.

ولا يوجد حل بسيط واحد لهذه المشكلة المتعددة الأوجه. فوقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتهديد الذي يشكلونه يطرح تحديا لم يسبق له مثيل، وسوف يكلف الدول الأعضاء الكثير. ومن أهم الأمور لفعالية إجراءات التصدي على الصعيد العالمي منع التطرف من البداية، والنجاح في فرز العائدين أو رصدهم أو إعادة تأهيلهم. وينطبق ذلك أيضا على الضرورة العاجلة لتحسين الفهم التحليلي للمشكلة وتبادل المعلومات والاستخبارات المتعلقة بالعمليات داخل الحكومات الوطنية وفيما بين الدول الأعضاء، ولا سيما من خلال اتخاذ المزيد من الخطوات من أجل تبادل المعلومات الواردة في قائمة المراقبة والمتعلقة بالأشخاص المعنيين. وتثير اعتبارات الخصوصية وحماية البيانات وحساسية المعلومات تعقيدات فيما يتعلق بهذه الأولوية الحيوية.

ومن شأن التنفيذ الكامل للتدابير الوقائية المحددة بموجب قرار مجلس الأمن 2178 (2014) أن يشكل خطوة كبيرة على هذا الطريق. ومن الأمور التي لها أهمية بالغة تكثيف الجهود فيما يتعلق بالوقاية والسياسات الخاصة بالعائدين، بما يشمل مواصلة الأعمال المتصلة بشبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. ومما له نفس الأهمية التعجيل بإقامة قنوات لتبادل المعلومات التنفيذية بين الدول الأعضاء، بما في ذلك ما يتعلق منها بالأشخاص المعنيين والبيانات الخاصة بالركاب.

المحتويات

الصفحة

أولا – قاعدة الأدلة والسياق 6

ألف – قاعدة الأدلة 6

بـــاء – السياق 7

ثانيا – تقييم التهديدات 10

ألف – حجم التهديد الحالي 10

باء – البعد الإنساني 12

جيم – المناطق الأكثر تضررا 14

دال – اتجاهات التطرف 16

هاء – الاتجاهات الديمغرافية 16

واو – اتجاهات التجنيد 17

زاي – شبكات التيسير 18

حاء – اتجاهات التمويل 19

طاء – حركة الأموال 21

يـــاء – الخطر القادم 22

ثالثا – التحديات 23

ألف – الوقاية، ولا سيما مكافحة التطرف المصحوب بالعنف 23

باء – تبادل المعلومات على الصعيدين الدولي والوطني 24

جيم – جمع المعلومات الاستخباراتية والاتصال بين أجهزة الاستخبارات 26

دال – مراقبة الحدود وآليات المراقبة الفعالة 26

هاء – الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي 27

واو – الملاحقات القضائية المتصلة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب 28

زاي – السياسات المتصلة بالعائدين 30
حاء – دور القطاع الخاص 31
رابعا – إجراءات التصدي 31
ألف – الإجراءات المتخذة حتى اليوم 31
باء – شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي 32
خامسا – التوصيات 34

أولا – قاعدة الأدلة والسياق

ألف – قاعدة الأدلة

1 - ما برح فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات منذ عدة سنوات يدرس مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب كجزء من الولاية المنوطة به في إطار نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. وقد وجه الانتباه إلى مسألة التهديد الذي يشكله هؤلاء المقاتلون، باعتبارها مسألة استراتيجية، في تقريره السادس عشر (S/2014/770)، الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2014، وفي تقريره عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة لأهل الشام (QDe.137) (S/2014/815)، الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر 2014. واعتمد الفريق في هذا التقرير، الذي هو بالضرورة تقرير مؤقت، على قاعدة قوية ومفصلة من الأدلة. وتضمن ذلك اتصالات مكثفة أجريت على مدى ستة أشهر مع الدول الأعضاء، بما شمل إجراء 21 زيارة قطرية وعقد اجتماعات ثنائية مع 27 جهازا من أجهزة الاستخبارات والأمن منذ عام 2013. وأجريت في إطار اتصالات الفريق زيارات إلى الدول الأعضاء الأكثر تضررا، ودول العبور الرئيسية، والدول التي تفرز جموعا كبيرة وصغيرة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وقد كتب الفريق إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، البالغ عددها 193 دولة، وتلقى ردودا من 42 منها. وبالإضافة إلى ذلك، ناقش الفريق مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب مع منظمات دولية وإقليمية، منها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي. ويعتمد أساسا التحليل الوارد هنا على المعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء.

2 - والتحدي الذي يطرحه المقاتلون الإرهابيون الأجانب هو تحد متعدد الأوجه. ولا توجد في هذا الصدد حلول محددة أو سريعة. كذلك تتفاوت نوعية البيانات لأسباب وجيهة. فأولا، ليس جميع المقاتلين الإرهابيين الأجانب معروفين لدى السلطات الوطنية. وثانيا، التقديرات التي يتم التوصل إليها هي بطابعها تقديرات مؤقتة. وفي العديد من الحالات، يكون كل المعروف هو أن أحد الأشخاص يبدو أنه قد غادر بلد إقامته للانضمام فيما يحتمل لجماعة إرهابية مرتبطة بتنظيم القاعدة. والتأكد من المعلومات أمر صعب، ولا سيما عند دخول المقاتلين الإرهابيين الأجانب إقليما يفتقر إلى السيطرة الحكومية الفعالة (كما هو الحال في بعض أنحاء العراق وليبيا والصومال والجمهورية العربية السورية)، حيث لا تكون صورة الاستخبارات وإنفاذ القانون مكتملة. كذلك يمكن أن تتباين المنهجيات التي تستخدمها الدول الأعضاء لإحصاء من لقوا مصرعهم أو تركوا منطقة النزاع.

3 - وهناك تحديات مماثلة في تقييم دوافع التطرف والتجنيد، حيث تكون الأدلة في كثير من الأحيان غير حاسمة ويمكن أن تولد نتائج تختلف باختلاف الحالة واختلاف البلد. وترغب حكومات عديدة في أن يكون لديها نموذج للمخاطر أو تصنيف للمقاتلين الإرهابيين الأجانب تسترشد به في عمليات الفرز وفي إجراءات الوقاية والمنع، ولكن هذه التصنيفات لا تزال بعيدة المنال. وهناك تحد مماثل يظهر عند تقييم المخاطر التي يشكلها العائدون. فلا يوجد حاليا نموذج يمكن بشكل صحيح من خلاله التنبؤ باحتمال الخطر الذي قد يشكله أحد العائدين.

باء - السياق

4 - منذ قرون والأفراد يسافرون إلى دول أخرى للقتال من أجل مجموعات غير مرتبطة ببلدانهم، سواء كمرتزقة أو متطوعين أو إرهابيين. وما فتئت الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة الدولية تجتذب الأفراد، سواء بدوافع أيديولوجية أو بدافع من الجشع أو التعطش إلى المغامرة.

5 - ويعرِّف مجلس الأمن، في الفقرة 6 (أ) من قراره 2178 (2014)، المقاتلين الإرهابيين الأجانب بأنهم:

> الرعايا الذين يسافرون، أو يحاولون السفر، إلى دولة غير التي يقيمون فيها أو يحملون جنسيتها، وغيرهم من الأفراد الذين يسافرون، أو يحاولون السفر، من أراضيهم إلى دولة غير التي يقيمون فيها أو يحملون جنسيتها، بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها، أو توفير تدريب على أعمال الإرهاب أو تلقّي ذلك التدريب.

6 - وقد أتى الجيل الأول من الإرهابيين المرتبطين بتنظيم القاعدة، وبعضهم من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، من مختلف البلدان. فلم يكن ذلك الجيل قاصرا على موجة الأفراد الذين قدموا من أفغانستان خلال ثمانينات القرن الماضي، وإنما شمل بعضا من قدامى المقاتلين الذين سافروا إلى الجزائر والصومال وطاجيكستان ويوغوسلافيا السابقة خلال تسعينات ذلك القرن، وبعضا ممن توجهوا بعد ذلك إلى العراق وباكستان واليمن خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

7 - وكثيرا ما ينظر إلى أفغانستان باعتبارها المنطقة التي ظهر فيها أصلا المقاتلون الإرهابيون الأجانب. فقد قام هناك تنظيم القاعدة في عام 1998 بتكوين إطار إيديولوجي وتنظيمي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب من خلال الإعلان عن قيام ”الجبهة الإسلامية العالمية

من أجل الجهاد ضد اليهود والصليبيين''. وقبل عام 2001، كان لتنظيم القاعدة شبكة من معسكرات تدريب الإرهابيين في أفغانستان كانت تضم عددا كبيرا من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، قد يصل إلى عدة آلاف. وبسبب علاقة التكافل القائمة مع حركة الطالبان، تم توزيع معظم المقاتلين الذين تلقوا تدريبهم في صفوف تنظيم القاعدة على القوات العسكرية المقاتلة التابعة للطالبان[1]، ولم يدمج في صلب الهيكل الإرهابي لتنظيم القاعدة سوى مجموعة صغيرة. وأدت الإطاحة بنظام الطالبان في أواخر عام 2001 وتدمير شبكة المعسكرات التابعة لتنظيم القاعدة في أفغانستان إلى ظهور الموجة الأولى من العائدين المرتبطين بتنظيم القاعدة. وفي بعض الحالات، شكل من أطلق عليهم لقب ''مقاتلي أفغانستان القدامى'' نواة لكيانات المستقبل المرتبطة بتنظيم القاعدة[2]. وأوضحت إحدى الدول الأعضاء للفريق أن هؤلاء الأشخاص ينظر إليهم باعتبارهم ''أبطالا'' داخل الأوساط الراديكالية، وهو ما يختلف بصورة كبيرة عن الطريقة التي ينظر بها غالبا إلى العائدين في الوقت الراهن من صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وبالنظر إلى أن هذا النزاع بالذات لا يزال مستمرا، فإن العائدين منه لا يتمتعون بنفس السمعة وسط أقرانهم[3].

8 - وحتى في الماضي، لم تكن المشكلة تنحصر في منطقة جغرافية واحدة. وهناك أمثلة عديدة لاشتراك ''قدامى'' المقاتلين الإرهابيين الأجانب هؤلاء في هجمات إرهابية وقعت في وقت لاحق خلال التسعينات. فعلى سبيل المثال، كان خالد قلقال[3]، وهو مواطن فرنسي من أصل جزائري (غير مدرج في القائمة) يرتبط بجماعة بالجماعة الإسلامية المسلحة (QDe.006)، مشاركا في عدة هجمات إرهابية متعددة وقعت في فرنسا في عام 1995. وفي العام السابق لذلك، شارك ثلاثة من المقيمين في فرنسا في هجوم على فندق أطلس أسني في مراكش، المغرب[4]. وكان أحد مرتكبي هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001، وهو خالد المحضار (غير مدرج في القائمة)، قد سافر من قبل للقتال في البوسنة والهرسك وأفغانستان والاتحاد الروسي. وقد تضررت قيرغيزستان في آب/أغسطس 1999 من أعمال مقاتلين إرهابيين أجانب منتسبين إلى جماعة Islamic Movement of Uzbekistan (الحركة الإسلامية في أوزبكستان) (QDe.010).

(1) تم وضعهم تحت قيادة جمعة نامنجاني، الذي كان آنذاك زعيما للحركة الإسلامية في أوزبكستان (QDe.010).

(2) انظر، على سبيل المثال، Thomas Hegghammer, "The rise of Muslim foreign fighters: Islam and the globalization of jihad", *International Security*, vol. 35, No. 3 (Winter 2010/11).

(3) Jean-Loup Reverier and others, "Kelkal: les réseaux apparaissent", *Le Point*, 7 October 1995.

(4) Gilles Millet, "Attentat de Marrakech: un procès sur fond de banlieue française", *Libération*, 10 January 1995.

9 - وواجهت الهند منذ تسعينات القرن الماضي العديد من الهجمات الإرهابية المرتبطة بالأفراد الذين تلقوا التدريب أو قاتلوا جنبا إلى جنب مع المرتبطين بتنظيم القاعدة في باكستان وأفغانستان. وقد شن قدامى المقاتلين المنتمين للشبكات الإرهابية في أفغانستان عددا من الهجمات الإرهابية في باكستان. وكان قدامى المقاتلين الإرهابيين الأجانب جزءا أساسيا من الخطر الذي هدد جنوب شرق آسيا من جانب المتطرفين المرتبطين بتنظيم القاعدة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد تولى في أفغانستان المسمى ZULKARNAEN (ذو القرنين) (QDi.187)، وهو عضو في جماعة JEMAAH ISLAMIYAH (الجماعة الإسلامية) (QDe.092) وواحد من أوائل المقاتلين من جنوب شرق آسيا الذين سافروا إلى أفغانستان للتدريب، قيادة معسكر أقيم في المنطقة لتدريب المقاتلين من جنوب شرق آسيا[5]. وقد ساعد العائدون في تدبير هجمات إرهابية رئيسية، مثل التفجير الذي وقع في بالي في عام 2002 وأودى بحياة أكثر من 200 شخص من أكثر من 20 بلدا. وقد اجتذبت حركة الشباب (SOe.001) مقاتلين إرهابيين أجانب من أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا. وتعرضت كينيا في عام 2013 لهجوم مرتبط بمقاتلين إرهابيين أجانب وقع في مركز ويستغيت التجاري. وحتى في الحملة المعاصرة التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم جبهة النصرة، يضطلع المقاتلين القدامى بدور ضخم، كما يتضح من كثرة عدد كبار القادة العسكريين من الاتحاد الروسي الذين ينحدرون من أصل شيشاني، والمقاتلين من وسط آسيا[6].

10 - إن ما تغير على مدى السنوات الثلاث الماضية هو حجم المشكلة. فقد ارتفعت الأعداد الكلية ارتفاعا حادا، من بضعة آلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب منذ عقد مضى إلى ما يزيد اليوم على 000 25 مقاتل. كذلك ازداد بشكل كبير عدد البلدان التي يأتي منها هؤلاء المقاتلون. ففي أثناء التسعينات، كان المقاتلون يأتون من مجموعة صغيرة من البلدان. أما اليوم فيأتون من أكثر من 100 دولة عضو، بما في ذلك بلدان لم تشهد مطلقا من قبل أي مشاكل تتعلق بتنظيم القاعدة.

11 - وقد تحولت المشكلة إلى مسألة أمنية ملحة. ففي ظل عولمة السفر، يتزايد احتمال وقوع أي من رعايا أي بلد ضحية لهجوم إرهابي يتصل بمقاتلين إرهابيين أجانب، ولا سيما الهجمات التي تستهدف الفنادق والساحات والأماكن العامة. غير أنه من المهم أن توضع

(5) الموجز السردي لأسباب إدراج ذو القرنين في القائمة.

(6) "Militants from Central Asia forming new ethnic groups in Syria: political expert", Tengri News, 17 September 2014.

الأمور في نصابها. فبث الرعب بين الجماهير أمر يستهدفه الإرهابيون منذ وقت طويل، وكثيرا ما يستخدم تنظيم القاعدة والمرتبطون به أشكالا صارخة وقاسية من العنف بهدف استفزاز الدول الأعضاء إلى درجة تدفعها إلى المبالغة في الرد، وهو ما يمكن للإرهابيين بعد ذلك أن يحاولوا استغلاله. لذا يلزم أن تكون ردود الفعل الوطنية والدولية محكمة وفعالة وتتناسب مع الفعل الأصلي.

12 - ولأن مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب مشكلة معقدة ومستمرة منذ أمد طويل، فإنها تتطلب ردودا منسقة ومستمرة على الأجل الطويل. وقد تولت الدول الأعضاء زمام القيادة في هذا الصدد، بالنظر إلى أن مكافحة الإرهاب هي شأن من شؤون الأمن القومي. بيد أن التعاون الدولي، سواء الثنائي أو المتعدد الأطراف، أصبح يشكل بصورة متزايدة أمرا جوهريا بالنسبة لفعالية التدابير المتخذة للتصدي لهذه الظاهرة. فلا يوجد خطر جديد أساسا يهدد الدول الأعضاء والمجتمع الدولي، وإنما يجري الآن التصدي لارتفاع مستوى التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. وقد عملت بعض الدول الأعضاء على مدى عقود على منع حدوث التطرف، وتحديد من يحتمل أن يكون من المقاتلين قبل أن يقدم على السفر، وجمع البيانات المناسبة وتحليلها، وتصميم سياسية سليمة لمكافحة الإرهاب وسن التشريعات اللازمة لها، وفرز العائدين، وإبعاد الإرهابيين السابقين عن التطرف. ومع ذلك، فحتى البلدان التي لديها خبرة واسعة وأطر سياساتية وموارد كبيرة تجد صعوبة في مواجهة المشكلة بحجمها وعمقها الحاليين.

ثانيا - تقييم التهديدات

ألف - حجم التهديد الحالي

13 - يرى الفريق، استنادا إلى معلومات موثوق بها وردت من الدول الأعضاء، أنه يوجد حاليا أكثر من 25 000 مقاتل إرهابي أجنبي من أكثر من 100 من الدول الأعضاء يشاركون في جماعات مرتبطة بتنظيم القاعدة. ولا يزال بعضهم على الخطوط الأمامية ويعملون مباشرة مع جماعات إرهابية، فيما قتل آخرون منهم. وربما يكون بعضهم قد عاد إلى الوطن أو انتقل إلى بلدان ثالثة. وقد يكون البعض الآخر قد تخلى عن ممارسة الإرهاب، أو أعيد تأهيله - أو هو في سبيله إلى ذلك - سواء من خلال الإجراءات الحكومية أو نتيجة خيبة أمله. لذلك يستحيل التوصل إلى رقم عالمي دقيق، لكن من الممكن الإشارة إلى تقديرات تقريبية.

14 - وقد توصل الفريق إلى أرقام تقديرية على الصعيد العالمي من خلال البدء فقط بالأشخاص الذين يُعتقد بأنهم سافروا إلى الجمهورية العربية السورية والعراق. وثمة تقديران لعدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب في منطقة النزاع هذه وحدها أفادت بهما دولتان من الدول الأعضاء لديهما قدرات تقييم عالمية، فقد قيَّمت الدولة الأولى ذلك العدد بأكثر من 22 000 مقاتل، بينما ذكرت الثانية أن العدد هو أكثر من 20 000 مقاتل. ويمكن فهم هذا الفرق نظرا إلى أن بعض الدول الأعضاء يعزف عن الإقرار علنا بوجود مقاتلين إرهابيين أجانب ينتمون إليها، كما تتباين التقديرات في بلدان أخرى وفقا للهيئة الحكومية المعنية. وأكد عدد من الدول الأعضاء أن ثقته بالتقديرات الإجمالية تتراوح بين منخفضة ومتوسطة. وهذه التقديرات تخضع للتعديل بصفة مستمرة. وقد تستخدم في إحصاء المواطنين أو المقيمين أو الرعايا المزدوجي الجنسية منهجيات يعوزها الاتساق. وكان هناك دولة عضو واحدة تعذر عليها تأكيد وجود أي مقاتل إرهابي أجنبي، مع أن المصادر المفتوحة تشير بقوة إلى أن هناك مقاتل إرهابي أجنبي واحد على الأقل من ذلك البلد. وقدمت عدة دول أعضاء للفريق أرقاما تقريبية في تقييماتها السرية بدلا من أن تقدم رقما محدداً. لكن التهديد ينبثق من بعض البلدان التي تنتمي إليها أعداد كبيرة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ويظهر تحليل أجراه الفريق استنادا إلى المصادر المفتوحة أنه ينتمي إلى كل دولة من 6 دول أعضاء أكثر من 1 000 مقاتل إرهابي أجنبي، وينتمي 100 مقاتل إلى كل دولة من 42 من الدول الأعضاء، فيما ينتمي إلى كل بلد ضمن مجموعة أخرى من البلدان ما يتراوح بين مقاتل واحد و 100 مقاتل.

15 - وأشارت تقديرات قوات الأمن الأفغانية في آذار/مارس 2015 إلى وجود قرابة 6 500 مقاتل إرهابي أجنبي في أفغانستان. ويرتبط معظم هؤلاء بتحريك طالبان باكستان (QDe.132)، ويرتبط 300 مقاتل بحركة إنفاذ الشريعة المحمدية (وهي غير مدرجة في القائمة) و 200 مقاتل بالحركة الإسلامية في أوزبكستان، و 160 مقاتل بجماعة Lashkar-e-Tayyiba (عسكر طيبة) (QDe.118) و 150 مقاتل بحركة Eastern Turkistan Islamic Movement (الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية) (QDe.088))[7]. وبجمع عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب العاملين في بلدان أخرى مثل أفغانستان (6 500 مقاتل)، إلى المئات الموجودين في اليمن وليبيا وباكستان، والموجودين في الصومال، وهم حوالي 100 مقاتل، يرجح أن يصل العدد الإجمالي للمقاتلين المرتبطين بتنظيم القاعدة (بما في ذلك دولة تنظيم

(7) معلومات مقدمة من إحدى الدول الأعضاء.

الدولة الإسلامية في العراق والشام) إلى أكثر من 000 25 مقاتل ينتمون إلى أكثر من 100 دولة عضو.

16 - ويظل هذا الاتجاه مثيراً للقلق. إذ يشير التحليل الذي أجراه الفريق استنادا إلى المصادر المفتوحة إلى زيادة عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب في جميع أنحاء العالم بنسبة 71 في المائة بين منتصف عام 2014 وآذار/مارس 2015. ويعزى جزء من ذلك إلى تقديم الدول الأعضاء لتقارير داخلية أكثر شمولا، إلى جانب ورود المزيد من البيانات من مصادر مفتوحة. كذلك طرأت زيادات حادة (من 70 في المائة إلى 733 في المائة) في عدد المقاتلين القادمين من عدد من الدول الأعضاء الأوروبية والآسيوية.

باء - البعد الإنساني

17 - إن إحصاء عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب شيء، وتقييم الأثر الذي يخلّفونه على حياة الإنسان شيء آخر. ففي الأجل القصير، لا يقتصر الأمر على زيادة الخطر الذي يشكله هؤلاء المقاتلون على الأشخاص الذين يعيشون في المناطق التي تعمل فيها الجماعات الإرهابية، وإنما هم يزيدون أيضا الموارد البشرية المتاحة لتلك الجماعات، بما في ذلك المقاتلون والانتحاريون والحراس والدعاة وأخصائيو التكنولوجيا وصانعو القنابل. وثمة قيمة كبيرة للمقاتلين من ذوي الخبرة العسكرية السابقة، سواء أكانوا اكتسبوها من الخدمة العسكرية الوطنية[8] أو من أعمال إرهابية سابقة. كذلك يغتصب المقاتلون الإرهابيون الأجانب النساء ويعتدون عليهن، مما يساعد في ترويع السكان المدنيين. وفي كثير من الأحيان، تكون صلات هؤلاء المقاتلين بالسكان المحليين محدودة فيصبحون أكثر قسوة، كما شوهد مرارا في الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن. ويعمل كثير من المقاتلين على تأجيج النزعات الطائفية العدوانية. ومن المثير للانتباه أن الجماعات الإرهابية كثيرا ما تعامل هؤلاء المقاتلين وكأنهم وقود للمدافع، فتستنفد حياتهم في التفجيرات الانتحارية أو على الخطوط الأمامية.

18 - وفي الأجلين المتوسط والطويل (وأحيانا في الوقت الحالي) يشكل المقاتلون الإرهابيون الأجانب خطرا على بلدانهم الأصلية أو على بلدان ثالثة، بسبب أمور من بينها الهجمات الإرهابية والأنشطة المساعدة، من قبيل دفع الآخرين إلى التطرف وتجنيدهم، وإعداد المحتوى المطلوب لوسائل التواصل الاجتماعي، وجمع الأموال، وتوفير التدريب، وتقديم الخدمات اللوجستية أو نقل الرسائل. وتوفر التجربة التاريخية المكتسبة فيما يتعلق

(8) معلومات مقدمة من إحدى الدول الأعضاء.

بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، اعتبارا من ثمانينات القرن الماضي وحتى وقت قريب، درسين رئيسيين.

19 - الدرس الأول هو أن معظم المقاتلين الإرهابيين الأجانب السابقين لم يشاركوا مباشرة في أنشطة إرهابية لاحقة. أما الذين لم يُقتلوا وعادوا إلى ديارهم أو عادوا إلى بلد ثالث، فإن معظمهم لم يظلوا نشطين كإرهابيين أو كميسرين للإرهاب. غير أن بعضهم ظل كذلك. وإجمالا، لم يشارك لاحقا في أنشطة إرهابية سوى أقل من 15 في المائة منهم[9]. وكان أبرز أمثلة ذلك مؤخرا الهجوم الذي شنه في أيار/مايو 2014 على متحف يهودي في بلجيكا مهدي نموش، وهو مقاتل إرهابي أجنبي (غير مدرج في القائمة) تفيد التقارير بأنه كان في الجمهورية العربية السورية مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

20 - ويتمثل الدرس الثاني في أن المقاتل الإرهابي الأجنبي السابق يظل عامل خطر رئيسي. فقد يقدم بعض المقاتلين القدامى على أعمال إرهابية لاحقة. وقد يعودون ولديهم مجموعة من المهارات والمعتقدات والعلاقات الخطيرة. ومن الممكن أن يكونوا قد تعلموا استخدام الأسلحة وصنع القنابل، وإعداد خطط هجوم ذات مستوى معقول. وربما يصبحون أشد تطرفاً، بل ويمكن أن يكونوا قد أصيبوا بصدمات، من جراء التجارب التي مروا بها. والعديد منهم يكوِّنون روابط اجتماعية قوية - ويقيمون علاقات صداقة وولاءات متبادلة قد تشكل الأساس في المستقبل لإنشاء خلايا إرهابية مستقلة عابرة للحدود الوطنية.

21 - وسيكون التهديد الاستراتيجي في عام 2015 وفي السنوات القادمة أشد حتى من الآن. إذ إن آلاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين سافروا إلى الجمهورية العربية السورية والعراق، للانضمام بشكل رئيسي إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومن التحقوا أيضا بجبهة النصرة، يعيشون ويعملون في ''مدرسة دولية حقيقية لصقل مهارات'' المتطرفين كما كان الحال في أفغانستان خلال تسعينات القرن الماضي. وكان في ذلك البلد قدر كبير من الفصل العرقي بين المقاتلين الإرهابيين الأجانب. فقد كان العرب يقاتلون معا، بينما كان المقاتلون من أوزبكستان وأوروبا والصين يميلون للعمل في مجموعات عرقية منفردة، على الرغم من صلاتهم المتبادلة بتنظيم القاعدة.

(9) يستمد هذا العدد من الإحاطات المقدمة من الدول الأعضاء، ومن Thomas Hegghammer, "Should I stay or should I go? Explaining variation in Western jihadists' choice between domestic and foreign fighting", *American Political Science Review*, vol. 107, No. 1 (February 2013). وتختلف الأرقام المستمدة من المصادر المفتوحة ومن الجهات الأكاديمية اختلافا طفيفا.

22 - إن من يشتركون في طعام واحد وتتوثق أواصر الصداقة بينهم يستطيعون أن يحاربوا معا. وهناك مجموعة آخذة في الاتساع من الشبكات الاجتماعية عبر الوطنية نشأت بفعل طابع العولمة الذي يتسم به تنظيم القاعدة والتنظيمات المرتبطة به، والذي يتجلى بصورة خاصة في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وإن كان يظهر أيضا في تنظيم القاعدة في جزيرة العرب (QDe.129). وخلاصة القول أن من ضمن الأخطار التي يشكلها الجيل الجديد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الأجل المتوسط أنهم سيقيمون شبكات تواصل اجتماعي تربط شتى المقاتلين من مختلف المجتمعات المحلية عبر العالم ولا يلزمها سوى ''التفعيل والتشغيل'' من أجل التخطيط لشن هجمات في المستقبل. كذلك تشكل مجموعة المغتربين التي تألفت حديثا من المقاتلين الإرهابيين الأجانب مجمعا واسعا من المواهب يستطيع قادة تنظيم القاعدة الأساسي وقادة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الانتقاء منه، مما قد يزيد خطر مشاركة إرهابيين أكثر قدرة في التخطيط لهجمات في المستقبل. وفي الوقت نفسه، فإن دعوة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى قيام أفراد لا ينتمون إلى أي تنظيمات إلى شن عمليات، تتفاوت ما بين الاعتداء على السياح وارتكاب أعمال قتل وحشية، تزيد من خطر أن يشكل هؤلاء المقاتلون الملتزمون إيديولوجياً طليعة موجة جديدة من الهجمات التي لا يوجد بينها أي روابط قوية.

جيم - المناطق الأكثر تضررا

23 - إن التدفق العالمي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى تنظيم القاعدة والكيانات المرتبطة به غير موزع بشكل متساو ويبدو أنه يتأثر بعوامل مثل تركيز عمليات الجماعة المعنية وسهولة الوصول إلى منطقة العمليات وفعالية جهاز الدعاية والتجنيد الخاص بتلك الجماعة[10].

24 - ويكمن تركيز تنظيم القاعدة الأساسي في شن هجمات على العدو البعيد بواسطة خلايا إرهابية من ''النخبة''. وبالتالي، تستهدف عمليات التجنيد التي يقوم بها ذلك التنظيم عددا صغيرا من الأفراد المختارين جيدا يكرسهم بالكامل للقيام بأعمال إرهابية دولية. وتقدم المنظمات ذات التركيز الإقليمي المرتبطة بتنظيم القاعدة، مثل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، إمكانات إضافية للمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وبالإضافة إلى الإرهابين المتخصصين، فإن هذه الجماعات تقبل أيضا تجنيد مقاتلين ''غير متخصصين'' في صفوفها.

(10) قام فريق الرصد بالفعل بتحليل الفرق الأساسي بين فعالية دعاية تنظيم القاعدة الأساسي ودعاية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. انظر: S/2014/815، الفقرتان 29-30.

ويجذب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام حاليا معظم المقاتلين الإرهابيين الأجانب في العالم. ويمكن تفسير ذلك جزئيا بقوة الجمع بين إيديولوجيا تنظيم القاعدة ووجود هدف إقليمي ومشروع ما يسمى ''بالخلافة''.

25 - ولسهولة سبل الوصول، عن طريق مناطق الإعفاء من التأشيرات مثلا، وجاذبية منطقة العمليات تأثير أيضا على أعداد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يمكن أن تجندهم جماعة ما. فمنطقة الحدود بين أفغانستان وباكستان ومنطقة الساحل نائية يصعب الوصول إليها وظروفها أقل ملاءمة. إما إمكانية الوصول إلى جماعات نشطة إقليميا، مثل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب الموجود في اليمن فهي أقل صعوبة. وتغطي عمليات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مساحات حضرية واسعة تضم حدود مجموعة من الدول الأعضاء المرتبطة بشكل جيد بهياكل سفر عالمية أساسية.

26 - ويتركز المقاتلون الإرهابيون الأجانب في الوقت الراهن على أكبر نحو في الجمهورية العربية السورية والعراق وأفغانستان، وتوجد أعداد أقل في اليمن وليبيا وباكستان وبلدان منطقة الساحل والصومال والفلبين. والخطر المباشر الذي يهدد به هؤلاء المقاتلون هو أشد إلحاحا في هذه البلدان. إلا أن أكثر البلدان تأثرا هي البلدان الأصلية للمقاتلين والبلدان التي يحتمل أن يعودوا إليها (أو بلدان المقصد). وعلى هذا الأساس، فإن المائة بلد، أو ما يقارب ذلك، التي ينتمي إليها هؤلاء المقاتلون يطالها الضرر جميعا، وإن تأثر بعضها أكثر من البعض الآخر. وثمة أرقام ضخمة للغاية في بعض البلدان (كما هو الحال مثلاً في تونس والمغرب وفرنسا والاتحاد الروسي)، بينما يكون هذا الحجم أمرا جديدا في بلدان أخرى (كما هو الحال في ملديف وفنلندا وترينيداد وتوباغو). وفي بعض البلدان، تكون المشكلة برمتها حديثة نسبيا (كما هو الحال في بلدان مختارة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى). ويحجب التركيز على البلدان الأصلية وبلدان المقصد المخاطر الكبيرة التي تتعرض لها بلدان المرور العابر أيضا والعبء الثقيل الذي تتحمله. فمعظم المقاتلين المتوجهين للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يسافرون عبر تركيا التي تتحمل عبئاً لا تحسد عليه في محاولة التنسيق مع عشرات البلدان والتعامل في الوقت نفسه مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين ينتمون إليها وإدارة 911 كيلومترا من الحدود مع الجمهورية العربية السورية و 311 كيلومترا من الحدود مع العراق في خضم تدفق عدد كبير من اللاجئين[11].

(11) معلومات مقدمة من إحدى الدول الأعضاء.

دال – اتجاهات التطرف

27 - يبدو أن التطرف يسير بسرعة أكبر، مع أنه لا يزال يعتمد إلى حد كبير على الاتصالات الاجتماعية المباشرة. بيد أن شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي تؤدي بصورة متزايدة إلى تعزيز عملية التحول إلى التطرف وتقليل الوقت اللازم لها. ففي عدة حالات انتقل أشخاص إلى اعتناق الفكر المتطرف في غضون فترة تراوحت بين أسابيع قليلة وبضعة أشهر. ويحدث هذا فيما يبدو بالنسبة لمعظم المقاتلين قبل وصولهم إلى منطقة النزاع، وإن كان بعض الأشخاص الذين كانوا قد سافروا لأغراض إنسانية قد انضموا لاحقا، في بعض الحالات القليلة جدا، إلى المتطرفين في الجمهورية العربية السورية. وتوجَّه على نحو متعمد دعاية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بشكلها المتطور وأسلوب إنتاجها إلى الشباب في كثير من المجتمعات، وهي تجمع بين المثالية والإثارة وسفك الدماء بصورة تسلب العقول. وتتركز رسائل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام حول توفير مجتمع جديد لأصحاب الأيديولوجيات الملتزمين وعائلاتهم، وتوفير فرص التدريب والقتال (وربما الشهرة) للأشخاص الذين انتابهم الملل والسخط. وثمة أهمية لاستخدام أشرطة فيديو مبهرة وتحمل مشاهد رعب تصور أعمال القتل والهجمات[12]. وفي الوقت نفسه، فإن المقاتلين الأجانب في الميدان يؤثرون على أقرانهم ومن يمكن أن يتعاطف معهم عن بعد من خلال المواد التي يعرضونها على وسائل التواصل الاجتماعي.

هاء – الاتجاهات الديمغرافية

28 - من الضروري فهم السمات الاجتماعية للمقاتلين الإرهابيين الأجانب الذاهبين إلى الجمهورية العربية السورية والعراق. فأغلب هؤلاء من الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 35 عاما، وإن كان هناك مقاتلون أكبر سنا أيضا (من بينهم مقاتلون قدامى من حملات إرهابية أخرى). وتسعى الدول الأعضاء إلى وضع تصنيفات لهم، ولكن لا توجد سمات واضحة نظرا لتنوع هؤلاء المقاتلين. فالبعض مدفوع بعقيدة متطرفة، مثلما هو حال شبكات المقاتلين المرتبطة ببعض الدعاة المتطرفين في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وبلجيكا. والبعض يبدو مدفوعا بالاغتراب والملل أكثر منه بالأيديولوجيا. وفي بعض البلدان، بما في ذلك فرنسا والنمسا، يبدو أن ثمة صلة أقوى بسبق ارتكاب الجرائم الصغيرة[13]، ولكن لا يبدو أن هذا هو الحال في المغرب أو المملكة العربية السعودية. ويوجد

(12) على سبيل المثال، ”نيران الحرب“ الذي بثه مركز الحياة الإعلامي في أيلول/سبتمبر 2014.

(13) معلومات مقدمة من إحدى الدول الأعضاء.

عدد قليل ممن تحولوا عن دينهم، وهي ظاهرة هامشية في أغلب الدول الأعضاء لكنها ذات شأن في عدد قليل منها. وثمة عدد متنام من النساء والفتيات في العراق والجمهورية العربية السورية بعد صدور دعوات إلى انضمام متطوعات[14]. وقد سافر عددٌ منهن إلى المنطقة، إما لمصاحبة أسرهن أو للتطوع والعثور على أزواج مقاتلين[15]. وبالمقارنة بالأجيال السابقة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، توجد نسبة كبيرة من القُصَّر، حتى في صفوف المقاتلين النشطاء[16].

واو – اتجاهات التجنيد

29 – لا يوجد نموذج واحد لتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، حيث تتنوع الخبرات بحسب الدول الأعضاء. ولا تزال الاتصالات على الصعيد الإنساني أمرا مهما، ولذا توجد محاور تجنيد حول البلدات أو المدارس (كما شوهد في المملكة المتحدة)، والسجون (كما شوهد في فرنسا)، والشبكات الإجرامية (كما شوهد في صفوف المنحدرين من أصول شيشانية المقيمين في النمسا). بيد أن جاذبية الحملة الثلاثية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المتمثلة في بناء المجتمع المثالي والتدخل في صراع ذائع الصيت في الجمهورية العربية السورية والتركيز على العمل الفوري، قد أسهمت أيضا في جلب المجندين. وربما تشكِّل الرواتب التي يقال إن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يدفعها حافزا ماليا لبعض المقاتلين. بل أفادت إحدى الدول الأعضاء بأن بعض الجماعات تقدم الدعم إلى أقارب المقاتلين الإرهابيين الأجانب في الداخل.

30 – وفي بعض الدول الأعضاء الأوروبية، أفيد بأن المتطرفين الممارسين للعنف الذين يسيطرون على بعض المؤسسات الدينية، سواء الحكومية أو غير الحكومية حسب ما يقال، يستخدمون اللقاءات الدينية في التجنيد. وتبين الشبكات القائمة حول مدارس ومجتمعات محلية وكليات بعينها إلى أي مدى يظل التجنيد معتمدا على الشبكات الاجتماعية الأهلية[17]. أما الجديد نسبيا، فهو عدد النساء المجندات كمقاتلات إرهابيات أجانب أو في الغالب لمصاحبة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وثمة قلق بشأن الاستخدام الواسع للقُصَّر

(14) معلومات مقدمة من إحدى الدول الأعضاء.

(15) معلومات مقدمة من إحدى الدول الأعضاء.

(16) Elise Vincent, Soren Seelow and Piotr Smolar, “Ce que l’on sait de la vidéo de l’EI mettant en scène un enfant bourreau”, *Le Monde*, 11 March 2015.

(17) من الأمثلة الصارخة على ذلك شبكة Sharia4Belgium (غير المدرجة في القائمة).

كمقاتلين، لا سيما من قِبَل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام[18]. وسوف يطرح ذلك تحديات معقدة على الدول الأعضاء فيما يتعلق بمكافحة المقاتلين مع إيلاء الاعتبار في المقام الأول لمصالح الطفل الفضلى. وفي غضون ذلك، تتحول ليبيا بصورة متزايدة إلى قاعدة للمقاتلين الآتين لتلقي التدريب العسكري (بما في ذلك في مجالات تدبير الهجمات، وتجنب الضربات، والقصف بالقنابل، والحرب النفسية). وهناك حتى تدفق عكسي من الشرق الأوسط إلى ليبيا، منذ بداية عام 2015.

زاي - شبكات التيسير

31 - توجد بعض الأدلة على وجود طائفة من الميسرين، منهم تنظيمات وأفراد، يسدون المشورة إلى المقاتلين الإرهابيين الأجانب بشأن مسارات السفر وشبكات التهريب المستخدمة في نقل المقاتلين إلى الجمهورية العربية السورية والعراق من البلدان المجاورة. فعلى سبيل المثال، استقبل ميسرون في اسطنبول المقاتلين من طاجيكستان وقيرغيزستان، بينما ساعد ميسرون سوريون يعملون في تركيا مقاتلين من دولة مغاربية[19]. ويجري التغلب على الحواجز اللغوية وغيرها من الحواجز التي يواجهها هؤلاء المجندون من خلال شبكة دعم سرية. وتفيد بعض الدول الأعضاء بأنه يجري تزويد الأشخاص بوثائق مزورة أو وثائق تم الحصول عليها بشكل غير مشروع (ومن الأمثلة على ذلك استخدام وثائق هوية ثانوية للمساعدة في القيام بسفريات يصعب تتبعها).

32 - وأكد مسؤولون حكوميون أهمية تعيين هوية الميسرين وقطع الطريق عليهم. فطريق تيسير السفر المتاح منذ أمد بعيد للمقاتلين الإرهابيين الأجانب الذي استخدمه تنظيم القاعدة أدى أولا إلى أفغانستان، ثم أدى، بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، إلى المناطق الحدودية بين أفغانستان وباكستان. وفي وقت لاحق، ظهرت قنوات متعددة، إذ اكتسبت العناصر المنتسبة إلى القاعدة أرضا في اليمن والصومال ومنطقة الساحل. وبالنسبة إلى المقاتلين الموجودين في بلدان مجاورة، غالبا ما يكون التنقل عبر الحدود غير قانوني، وتُستغل في هذا التنقل أوجه ضعف النظم الحدودية. أما بالنسبة للمقاتلين الموجودين في أماكن أبعد، فعادة ما يكون السفر جوا هو الخيار المفضل. ويلجأ اليوم أغلب المقاتلين المتجهين إلى الجمهورية العربية السورية والعراق إلى السفر جوا.

(18) انظر على سبيل المثال: Kate Brannen, “Les enfants du califat: comment l’Etat islamique est en train de soulever une armée de petits soldats”, Slate, 10 November 2014.

(19) معلومات مقدمة من إحدى الدول الأعضاء.

33 - وتتجه طرق التنقل الرئيسية للمقاتلين الإرهابيين الأجانب اليوم إلى الجمهورية العربية السورية والعراق، لأسباب ليس أقلها أن هذا هو مقصد الغالبية العظمى من المقاتلين الجدد (والقدامى). وتفضي أغلب هذه الطرق إلى تركيا ثم عبرها، وذلك ببساطة بحكم طول الحدود التي تتقاسمها مع كلا البلدين[20]. ويدخل بعض المقاتلين الإرهابيين الأجانب عن طريق لبنان أو الأردن. ومع زيادة الإجراءات الوطنية والدولية المتخذة لقطع الطريق على المقاتلين الإرهابيين الأجانب، راح المقاتلون ينتهجون طرقا غير السفر المباشر إلى مناطق النزاع، ولجأوا بشكل متزايد إلى السفر غير المباشر، أو السفر ''المتقطع'' الذي يتمثل في استخدام مسارات منفصلة لكل مرحلة من السفر الجوي، أو الجمع بين السفر الجوي والبري والبحري، في محاولة لإخفاء الوجهة التي يقصدونها. وقد استخدم هذه الطريقة مقاتلون أوروبيون وعرب ومقاتلون من جنوب شرق آسيا.

حاء - اتجاهات التمويل

34 - يمول المقاتلون الإرهابيون الأجانب سفرهم بطريقتين، هما: التمويل الذاتي (وهي الطريقة السائدة) أو التمويل من قِبَل طرف ثالث، بما في ذلك شبكات التجنيد. وفي كلتا الحالتين، تميل المبالغ المعنية لأن تكون صغيرة، وهو ما يُعقِّد إمكانية اتّباع سياسات فعالة وإجراء تدخلات عملية لتقييد تدفق هذا التمويل. ووفقا لإحدى الدول الأعضاء، استُخدم أيضا التمويل الذاتي من قِبَل الجيل الأول من المقاتلين الإرهابيين الأجانب للسفر إلى مناطق النزاع في أفغانستان أو باكستان أو اليمن أو الصومال. ورغم وجود الهياكل المالية، وتقديم المساعدات أحيانا، فقد قام أغلب المقاتلين بدفع تكاليف أسفارهم بأنفسهم.

35 - وتتباين مصادر التمويل الذاتي، لكنها تشمل أشكالا متنوعة من الدخل المشروع وغير المشروع. وتشمل المصادر المشروعة المدخرات والأجور والقروض من الأقارب والمعارف وبيع الأصول الشخصية[21]. ويؤدي انخفاض تكلفة السفر إلى منطقة الجمهورية العربية السورية/العراق بالنسبة للكثير من الأوروبيين والعرب إلى تقليل عوائق الدخول. بيد أن تكلفة الوصول إلى منطقة النزاع يمكن أن تكون أعلى بالنسبة لمن هم أبعد. ويقال إن

(20) أبلغت الدول الأعضاء الفريق عن طرق السفر التالية: طرق جوية وبرية عبر بلدان مجاورة للعراق وللجمهورية العربية السورية؛ وطرق برية عبر بلدان أوروبية، لا سيما طرق تمر عبر البلقان؛ وطرق بحرية عبر اليونان.

(21) معلومات مقدمة من إحدى الدول الأعضاء.

أحد المقاتلين الإرهابيين الأجانب من جنوب شرق آسيا قد باع ممتلكاته لجمع ما يعادل نحو 10 000 دولار لتمويل سفره وسفر أسرته إلى الجمهورية العربية السورية[22].

36 - وتشمل مصادر الدخل غير المشروعة الاختلاس، والاحتيال الضريبي، وسوء استغلال الاستحقاقات الحكومية، والسطو والسرقة، والحصول على قروض من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية (قروض قصيرة الأجل من مؤسسات ائتمانية صغيرة تتقاضى معدلات فائدة مرتفعة) دون نية السداد أو باستخدام وثائق مزورة، وفتح حسابات مصرفية عديدة واستغلال الحد الأقصى المصرفي المسموح به للسحب على المكشوف في سحب النقدية[23]. وثمة طرق أخرى من بينها إنشاء شركات صغيرة للحصول على القروض والدعم من مقاتلين إرهابيين أجانب آخرين[24]. وقد دأب أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام حتى وقت قريب في شباط/فبراير 2015 على الترويج بنشاط لتلك السبل غير المشروعة على وسائل التواصل الاجتماعي[25].

37 - وإيجازا للقول، تشير المعلومات الواردة من الدول الأعضاء إلى أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب سيسعون إلى الحصول على الأموال للسفر بأي طريقة يمكنهم اللجوء إليها. ونظرا إلى قلة المبالغ اللازمة، لا يصعب جمع الأموال الكافية. وفي حين أن النشاط المالي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب عادة ما يتصل بمبالغ صغيرة وبالتالي قد يصعب كشفه، فإن أنشطة مثل تفريغ الحسابات المصرفية والحصول على قروض بأسعار فائدة مرتفعة توفر مؤشرات تتيح الكشف عن السفر المحتمل.

38 - وثمة أدلة أيضا على أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب يتلقون التمويل من أطراف ثالثة، بوسائل من بينها الدعم المقدَّم من أوساط المغتربين والمجتمعات المحلية[26]، حسبما أفاد

---

(22) Institute for Policy Analysis of Conflict, “The evolution of ISIS in Indonesia”, IPAC report No. 13 (September 2014).

(23) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء وتقرير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لعام 2015، Financial Action Task Force 2015 report, “Financing of the terrorist organisation Islamic State in Iraq and the Levant (ISIL)” (Paris, Organization for Economic Cooperation and Development, Financial Action Task Force, February 2015).

(24) معلومات مقدمة من إحدى الدول الأعضاء.

(25) SITE Intelligence Group, “Jihadists encourage stealing money for migration, offer private advice in doing so”, 23 February 2015.

(26) انظر أيضا Financial Action Task Force, “Financing of the terrorist organisation Islamic State in Iraq and the Levant” (ISIL).

به عدد من الدول الأعضاء. وثمة شواغل بشأن وجود أعداد ضئيلة من المنظمات غير الربحية تستخدم في تمويل المقاتلين الإرهابيين الأجانب[27]. وفي حالات أخرى، يجري دفع الأموال لمتطوعين موثوق بهم لكي يجندوا هؤلاء المقاتلين[28].

طاء – حركة الأموال

39 - تشير دول أعضاء إلى أن أفرادا قد حملوا النقدية عبر الحدود لأنفسهم أو لدعم المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو جماعات مدرجة على القائمة. وتبدو المبالغ المعنية في أغلب الأحوال متواضعة، حيث نادرا ما تزيد عن 000 5 دولار وعادة ما تكون أقل بكثير[29]. وأبلغت عدة دول أعضاء عن حاملي النقدية، بما في ذلك نقل النقدية إلى المقاتلين وزوجاتهم. فعلى سبيل المثال، صدر في قضية بريطانية (R v Amal El-Wahabi)، حكم بإدانة امرأة بارتكاب جرائم إرهابية لطلبها من صديقة لها تهريب 000 20 يورو لصالح زوجها في الجمهورية العربية السورية مقابل 000 1 يورو. وقد أوقفت الصديقة في المطار أثناء محاولتها المغادرة إلى تركيا حاملة 000 20 يورو في شكل عملات من فئات كبيرة مخبَّأة داخل ملابسها. وتستخدم في طريقة أخرى لنقل الأموال عبر الحدود أجهزة الصراف الآلي، التي يستطيع المقاتلون الإرهابيون الأجانب عن طريقها سحب الأموال من حساباتهم المصرفية الوطنية في منطقة النزاع أو على مقربة منها[30]. وتفيد دول أعضاء متعددة بأنه يجري استخدام نظم التحويلات الرسمية وغير الرسمية[31]. وعلى سبيل المثال، أُغلقت مؤسسة

(27) على سبيل المثال، وفقا للموجز السردي لأسباب إدراج جمعية Hilal Ahmar Society Indonesia (جمعية الهلال الأحمر الإندونيسية) في القائمة (QDe.147)، وهي منظمة غير حكومية، فإن المنظمة ''تشارك في عدد من الأنشطة لدعم تجنيد مقاتلين إرهابيين أجانب وسفرهم [من تنظيم الجماعة الإسلامية] إلى سوريا ... وقد استخدم [تنظيم الجماعة الإسلامية] [جمعية الهلال الأحمر الإندونيسية] لجمع الأموال، وتعاونت كلتا المجموعتين على جمع التبرعات''. وانظر أيضا: Dan Bilefsky and Maïa de la Baume, "Charity in France is accused of being a front for financing terrorism in Syria", *New York Times*, 4 December 2014.

(28) معلومات مقدمة من إحدى الدول الأعضاء.

(29) معلومات مقدمة من إحدى الدول الأعضاء.

(30) معلومات مقدمة من إحدى الدول الأعضاء، وتقرير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية: Financial Action Task Force, "Financing of the terrorist organisation Islamic State in Iraq and the Levant" (ISIL).

(31) وفقا لمجموعة SITE الاستخبارية، في تقرير نُشر مؤخرا في موقع Ask.fm، فقد أفاد مقاتل يُدَّعى انتماؤه إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عن وجود طريقة يُرسل بها المقاتلون الأموال إلى أسرهم؛ انظر: SITE Intelligence Group, "IS fighter encourages lone wolf attacks, claims method for fighters to send money to families", 7 January 2015.

للتحويلات النقدية مملوكة لشقيقة مقاتل أسترالي من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، هو خالد شروف، وزوج شقيقته. ويُشتبه في أن المؤسسة كانت ترسل ما يصل إلى 20 مليون دولار أسترالي إلى البلدان المجاورة لمنطقة النزاع بغرض تمويل الإرهاب[32]. وفي الوقت نفسه، قد تسافر أُسرٌ تحت إغراء وعد بالحصول على الدعم المالي من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ''منجذبةً إلى وعد الحصول على الرواتب والشقق المفروشة والرعاية الطبية المجانية على النحو الذي يصفه الأصدقاء على موقعي فيسبوك وتويتر''[33].

ياء – الخطر القادم

40 – يجدر أيضا إلقاء نظرة سريعة على المجالات التي قد تكون مصدرا للخطر في المستقبل. وأبرز سمات هذا الخطر العدد الهائل من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يسافرون إلى الجمهورية العربية السورية والعراق. ورغم أن هذه الممارسة هي امتداد للممارسة التي كان يتبعها تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به فيما مضى، فأنها تحدث في ظل ظروف دولية مختلفة تماما. فقد ألغت التكنولوجيا المسافات. وفيما كان المقاتلون الإرهابيون الأجانب في أفغانستان يفتقرون في كثير من الأحيان إلى إمكانية الاتصال الهاتفي، أصبح بوسع المقاتلين في العراق اليوم استخدام الإنترنت بالأجهزة المحمولة للتواصل فورا مع أصدقائهم وأسرهم ومن يمكن تجنيدهم. وزادت حدة الاهتمام الدولي أيضا بسبب الأزمة الإقليمية المتركزة حول الجمهورية العربية السورية والتوترات الطائفية في العراق.

41 – وبادئ ذي بدء، ليس هناك ما يدعو إلى افتراض أن التركيز على الجمهورية العربية السورية والعراق سيبقى على مستواه الحالي إلى أجل غير مسمى. فربما يتحول محور تركيز هذا الخطر ببروز دولة أخرى تستقطب المقاتلين الإرهابيين الأجانب. فحركة الشباب كان لديها عدد كبير من المقاتلين الإرهابيين الأجانب ولكنها صفّت العديد منهم. أما جماعة Boko Haram (بوكو حرام) (QDe. 138)، فهي تنفذ أنشطتها عبر الحدود، مما يزيد من احتمال تجنيدها مقاتلين من المنطقة. ويمكن أن تعاني أفريقيا في المستقبل من مشاكل أكبر، سواء في التعامل مع هؤلاء المقاتلين أو بسببهم، وإن كانت هذه القارة حتى الآن لا تزال أقل من الشرق الأوسط في درجة جاذبيتها للمقاتلين.

(32) معلومات مقدمة من إحدى الدول الأعضاء.

(33) Sidney Jones, “Counter-terrorism and the rise of ISIS in 2014”, Institute for Policy Analysis of Conflict.

42 - ومن جهة ثانية، فإن الخطر لا يقتصر على التطرف وعلى الهجمات الإرهابية، رغم أن التركيز موجه أساسا إلى الخطر الأمني الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب عند مغادرتهم بلدانهم وفي حال عودتهم إليها. فبعض المقاتلين قد يصابون بالصدمة من هول ما يرونه، ولا سيما أولئك الذين يتعرضون مباشرة إلى النزاع أو إلى الفظائع المرتكبة. وحتى المقاتلون الذين يعودون إلى بلدانهم بعد تحررهم من وهم التطرف المصحوب بالعنف، قد تستمر الآثار العاطفية والنفسية التي تعرضوا لها فيتعذر عليهم العودة مجددا إلى الحياة الطبيعية. وربما تظهر عليهم أعراض مشاكل اجتماعية أخرى لا صلة لها بالإرهاب أو قد يتسببون في مشاكل من هذا النوع.

43 - وثالثا، قد يصبح المقاتلون الإرهابيون الأجانب أيضا أداة للشبكات الإجرامية، ولا سيما في منطقة الساحل حيث توجد صلات متزايدة بين الجماعات الإرهابية وشبكات تهريب الأشخاص والأسلحة والمخدرات[34].

44 - ورابعا، قد يؤدي إلحاق الهزيمة العسكرية في الجمهورية العربية السورية والعراق بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهو أمر ليس مستبعدا في الأجل المتوسط، إلى نتيجة غير مقصودة، ألا وهي تشتيت المقاتلين الإرهابيين الأجانب في جميع أنحاء العالم، مما يزيد سبل التصدي لهذا التنظيم تعقيدا.

ثالثا - التحديات

45 - تفرض مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب تحديات على الدول الأعضاء والمجتمعات والمجتمع الدولي.

ألف - الوقاية، ولا سيما مكافحة التطرف المصحوب بالعنف

46 - إن أنجع سياسة يمكن اتباعها ضد المقاتلين الإرهابيين الأجانب هي منع تطرفهم وتجنيدهم وسفرهم. فقد أوضحت الدول الأعضاء أن من يسافرون للانخراط كمقاتلين إرهابيين أجانب في صفوف تلك الجماعات هم، في كثير من الحالات، أشخاص ليس لدى السلطات الأمنية الوطنية معرفة سابقة بهم. ويتمثل التحدي الاستراتيجي الرئيسي في كيفية منع التطرف، ومن ثم التخفيف من حدة هذه المشكلة عموما. ولكن هذه مهمة عسيرة تستغرق وقتا طويلا. ويصعب قياس النتائج المتحققة، كما أن تدخل الدولة قد يضر وقد ينفع. وهناك ثلاثة عوامل رئيسية لا بد من مراعاتها. فأولا، لا يوجد نموذج عالمي لنهج

(34) معلومات مقدمة من إحدى الدول الأعضاء.

واحد يناسب الجميع. فما يمكن أن ينفع مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب في المغرب العربي قد لا ينفع أبدا في آسيا الوسطى. وتنفيذ برنامج خفارة مجتمعية في مدينة ما قد لا ينفع في مدينة أخرى. ثانيا، لا بد من سد أي ثغرة اجتماعية أمام العوامل المؤدية إلى التطرف. وفي هذا الصدد، تؤدي الرسائل المناهضة، سواء من قبل الحكومات أو المجتمع المدني، دورا أساسيا[35]. ويتصل جزء كبير من هذه الأنشطة حاليا بالفضاء الرقمي، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي بأشكالها الدائبة التطور. ثالثا، لا بد من تبادل أفضل الممارسات، وتبادل السياسات التي أخفقت لأن الفشل يمكن التعلم منه بقدر النجاح. وقد حددت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء مسألة مكافحة التطرف المصحوب بالعنف بوصفها مسألة استراتيجية حيوية.

باء – تبادل المعلومات على الصعيدين الدولي والمحلي

47 – في الوقت الراهن، يشكل تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعودتهم تهديدا للأمن الوطني. وعادة ما تتوقف الإجراءات الكفيلة بتعطيل تلك العمليات على توافر المعلومات الاستخباراتية المفصلة، التي قد تعتمد في جزء كبير منها على المعلومات الواردة من البلدان الأخرى أو من القطاع الخاص. وقد أشار عدد من الدول الأعضاء إلى أن ثمة مشاكل لا تزال قائمة فيما يتعلق بتبادل المعلومات على نحو فعال بين الوكالات وعبر الحدود، بما في ذلك المعلومات البسيطة والحيوية المتصلة بهوية من يشتبه في أنهم مقاتلون إرهابيون أجانب (الذين عادة ما تكون أسماؤهم مدرجة في قوائم المراقبة الوطنية) وبما قد يخططون له (وهي معلومات عادة ما ترد من أجهزة الاستخبارات وإنفاذ القانون). وذكر عدد من الدول الأعضاء أن تبادل المعلومات على الصعيد الدولي قد شهد تحسنا، ولا سيما منذ أواخر عام 2014، ولكن البعض الآخر أشار إلى وجود مشاكل على صعيدي الانفتاح وحسن التوقيت، حتى فيما يتعلق بقنوات الاستخبارات الثنائية. ولا بد من اتخاذ إجراءات لتغذية قواعد البيانات المتعددة الأطراف، مثل قاعدة بيانات الإنتربول المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، ولكن حتى في هذا الصدد، هناك بطء من جانب بعض الدول الأعضاء في توفير معلومات أساسية محددة عن هوية المقاتلين المدرجين في قوائمها الخاصة بالأشخاص الخاضعين للمراقبة.

(35) يجدر النظر في المبادرات التي اضطلعت بها فرنسا في هذا المجال، ولا سيما فيما يتعلق بإعداد محتوى رقمي مبتكر.

48 - وحسب ما ذكرته إحدى الدول الأعضاء، فإن ''البطء في تبادل المعلومات والبيانات عن المقاتلين الأجانب يشكل عقبة رئيسية أمام التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب''. فلم يدرج في قواعد البيانات العالمية المتعددة الأطراف حتى الآن سوى أقل من 10 في المائة من المعلومات الأساسية الخاصة بالهوية؛ ولا بد من زيادة هذه النسبة حيثما تسمح بذلك القيود التنفيذية والقانونية والمتعلقة بالخصوصية وتبادل المعلومات[36]. ووفق ما أكد عليه أحد المسؤولين الوطنيين ''يجب على الدول عند تبادل المعلومات على الصعيد الثنائي أن تنظر في القيام بذلك على صعيد متعدد الأطراف''. وهناك سبل كفيلة بسد الفجوة بين التعاون الثنائي والتعاون المتعدد الأطراف، والاعتماد على المعلومات الاستخبارية الحساسة دون تعميم كم كبير من المعلومات. وتتعهد إحدى الدول الأعضاء قاعدة بيانات عالمية عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتوفر للدول الأخرى خدمات استخباراتية تمكنها من الحصول على أسمائهم. غير أن تلك الدول لا يمكنها الحصول على أي معلومات أخرى عن هؤلاء الأفراد إلا من خلال القنوات الثنائية.

49 - وما زال هناك الكثير من العمل في هذا المجال، ولا سيما من قبل بعض الدول الأوروبية. ويتعلق جزء كبير من هذا العمل، حسب ما أشار إليه مسؤول وطني آخر، ''بتمكين البلدان من استخدام ما لديها من أدوات''. ويظل هذا المجال مجالا حيويا، وقد حدد مجلس الأمن بالفعل ما ينبغي القيام به، بما في ذلك ضرورة أن تكثف الدول وتسرع تبادل المعلومات العملياتية وأن تُلزم شركات الطيران العاملة في أراضيها بتقديم معلومات مسبقة عن المسافرين إلى السلطات الوطنية المختصة (انظر القرار 2178 (2014)، الفقرة 9). وتشدد بلدان المرور العابر على ضرورة أن تكون المعلومات العملياتية محددة بأقصى قدر ممكن من حيث هوية المقاتلين ومسارات السفر والصور الفوتوغرافية وسجلات المحاكم وأوامر التفتيش الدولية والصلات القائمة مع الجماعات الإرهابية، وعلى ضرورة أن يجري توفير هذه المعلومات في الوقت المناسب. غير أن بعض الدول الأعضاء من دول المنشأ تقول بأن القيود القانونية والمتعلقة بحقوق الإنسان قد تحظر الإفصاح عن معلومات مفصلة من هذا القبيل عن الأشخاص، ولا سيما في غياب إذن قضائي يسمح بذلك[37]. وأشارت دول أخرى إلى أن العديد من الحالات تتعلق بأفراد لم يكونوا معروفين لدى السلطات

(36) هذا التحدي موجود أيضا داخل الحكومات، في الحالات التي تحول فيها القوانين والسياسات دون استخدام أجهزة الحدود والهجرة للمعلومات المتعلقة بإنفاذ القانون وبمكافحة الإرهاب، وتنشأ بسبب تلك القوانين والسياسات نقاط ضعف خطيرة.

(37) معلومات مقدمة من إحدى الدول الأعضاء.

الأمنية، مما يفسر عدم وصول المعلومات ذات الصلة بتلك الحالات إلا بعد انتقال المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى أحد بلدان المرور العابر.

جيم - جمع المعلومات الاستخباراتية والاتصال بين أجهزة الاستخبارات

50 - تشارك أجهزة الأمن والاستخبارات بصورة وثيقة في جهود المكافحة. فهي توفر معلومات استخبارية تساعد في أعمال التحليل، وفي الوقت نفسه تحظى قنوات اتصالها الدولية في كثير من الأحيان بأقصى قدر من الثقة عندما يتعلق الأمر بالحالات الحساسة. ويؤدي جمع المعلومات الاستخبارية بالوسائل البشرية وعن طريق رصد الإشارات دورا لا يقدر بثمن. غير أن الأجهزة الاستخباراتية والأمنية تفضل العمل منفردة أو العمل بشكل ثنائي، وإن كانت تتوخى الحذر حتى عند العمل على هذا النحو. وليس من طابع تلك الأجهزة أن تلجأ إلى التعاون المتعدد الأطراف، لأسباب تشغيلية في الغالب. وتتيح التجمعات الاستخباراتية الدولية والإقليمية، التي يُعرف بعضها أكثر من غيره، فرصا ثمينة لتبادل التحليلات على صعيد جماعي. وقد ظلت مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب مدرجة في جداول أعمال تلك التجمعات منذ عدة سنوات، وكان للاجتماع السنوي لمكافحة الإرهاب لعام 2013، الذي نظمه جهاز الاستخبارات التابع للاتحاد الروسي، دور ريادي في تحديد مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب كمسألة استراتيجية عالمية. ومن الأمور الإيجابية أن العديد من الأجهزة التي كثيرا ما يصعب الدخول في تعاون ثنائي معها تتعاون بشأن مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. غير أن التحدي الاستراتيجي في هذا الصدد قد يكمن في بعض البلدان التي لا تملك أجهزتها خبرة في مجال مكافحة الإرهاب أو التي تفتقر إلى شبكات اتصال واسعة. وقد بادر عدد من الدول بنشر موظفي اتصال إضافيين في العواصم الرئيسية بهدف تحسين تدفق المعلومات، وهو إجراء يستحق الثناء.

دال - مراقبة الحدود وآليات المراقبة الفعالة

51 - تؤدي قدرات مراقبة الحدود دورا حاسما في منع المقاتلين الإرهابيين الأجانب من مغادرة بلدانهم ووقف حركة الأموال والأسلحة عبر الحدود. وفي حين أن بعض الدول الأعضاء اتخذ تدابير صارمة في هذا الصدد، فإن عدة دول أخرى تواجه تحديات خطيرة، ويفتقر بعضها حتى إلى المعدات الأساسية، بسبب حدودها البرية الشاسعة وضعف قدرتها على مراقبة الحدود. وفي ظل غياب المعلومات الاستخباراتية الموثوقة، تجد بلدان المرور العابر صعوبات جمة في الحيلولة دون الدخول إلى مناطق النزاع. وهذا الوضع يلقي بعبء على موارد بعض البلدان. ويتيح ضعف مراقبة الحدود البرية للشبكات التي تيسر دخول المقاتلين

القدرة على العمل دون صعوبة. فمعظم المقاتلين الإرهابيين الأجانب يدخلون الجمهورية العربية السورية والعراق عن طريق الحدود البرية. ويمكن للبيانات البيومترية وبيانات أسماء المسافرين وقاعدة بيانات الإنتربول لوثائق السفر المسروقة والمفقودة ونشرات الإنتربول الصفراء (النشرات المتعلقة بالأشخاص المفقودين التي تصدرها الدول الأعضاء في إطار منظومة الإنتربول) أن تكون أدوات هامة للتنقيب عن البيانات وتعزيز إجراءات الفحص المستخدمة لتتبع المقاتلين الإرهابيين الأجانب المحتملين عند المعابر الحدودية. وثمة ثغرات هائلة في القدرات في هذا المجال، وربما يكون من المعقول إعطاء الأولوية لمساعدة البلدان التي توجد فيها أضعف النظم مقارنة بالعدد الحالي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب.

هاء – الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي

52 - تشكل الإنترنت دائما جزءا لا يتجزأ من الخبرة الاجتماعية لمعظم المقاتلين الإرهابيين الأجانب. فهم يستخدمون التكنولوجيا ويتواصلون عبر وسائل التواصل الاجتماعي بسهولة، بل إنهم أول من يعتمد أشكال التكنولوجيا الجديدة في بعض الحالات. وهناك طائفة كبيرة من أدوات الإنترنت والهواتف ووسائل التواصل الاجتماعي التي يستخدمها بصورة نشطة هؤلاء المقاتلون الإرهابيون الأجانب ومن يتعاطفون معهم ويقومون بتيسير أمورهم. ونطاق الدعاية في هذا المجال واسع ويغطي العديد من الوسائل، ويستخدم في ذلك حجم هائل من أشرطة الفيديو التي يجري عرضها على الإنترنت ومن المواد التي ينشرها المقاتلون الإرهابيون الأجانب على وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تشمل الصور ومقاطع الفيديو. وتستخدم الإنترنت أيضا في أغراض الاتصال والتخطيط والتيسير والتجنيد والدعاية الإعلامية.

53 - ورغم أن معظم الدول الأعضاء يشير إلى أن الاتصال الشخصي المباشر ما زال العنصر الأساسي في معظم العمليات المؤدية إلى التطرف وتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، فإن شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي يؤديان دورا حاسما. وأفاد بعض الدول الأعضاء بأن هناك حالات تحول فيها أشخاص إلى اعتناق الفكر المتطرف من خلال استخدام الإنترنت وحدها، وهو ما يسمى ''التشرب الذاتي للفكر المتطرف''. وفي العديد من الحالات، ولا سيما تلك المتصلة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، يعزز استخدام وسائل التواصل الاجتماعي العلاقات بين المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وهذا وضع قد يرسي أسسا خطيرة تقوم عليها في المستقبل شبكات عبر وطنية لقدامى المقاتلين. وتستخدم وسائل التواصل الاجتماعي أيضا كأداة لنشر الفكر المتطرف وتجنيد المقاتلين، وذلك لأسباب ليس أقلها أنها تلغي المسافات الاجتماعية على شبكة الإنترنت بين المقاتلين الموجودين في مناطق النزاع ومن يمكن تجنيدهم في جميع أنحاء العالم. ومعالجة مسألة إساءة

استخدام شبكة الإنترنت من قبل المقاتلين أمر أساسي، ولكن يعقده اختلاف القواعد القانونية والتنظيمية والقواعد المتعلقة بالخصوصية وبالبيانات فيما بين الدول الأعضاء. لذا، فإن إمكانية الوصول إلى البيانات والاحتفاظ بها وجمع كميات كبيرة من البيانات وتحليلها عناصر هامة في إجراءات التصدي على صعيد العمليات والصعيد الوقائي.

واو – الملاحقات القضائية المتصلة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب[38]

54 – تستخدم الدول الأعضاء في مجال إنفاذ القانون طرقا مختلفة للتصدي لمشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. فإنفاذ القانون يمكن أن يستخدم لعرقلة خطط سفر المقاتلين المحتملين، والقبض على من يقدمون لهم التسهيلات وغيرهم من مؤيديهم، ومقاضاة المقاتلين لدى عودتهم[39]. وتعتمد بعض الدول الأعضاء على قوانين قائمة في الوقت الحالي لمعالجة الجرائم المتصلة بالإرهاب، بما في ذلك القوانين التي كانت تستخدم فيما سبق لمقاضاة المقاتلين الذي انضموا إلى جماعات أخرى، مثل حركة الشباب. وتشمل القوانين المتصلة بالإرهاب قوانين تحظر المشاركة في أنشطة إرهابية (ويمكن أن توجد صعوبة أكبر في استخدامها لأنها تقتضي وجود صلة بنشاط إرهابي محدد) وقوانين تجرِّم الدعم المقدم لتنظيمات إرهابية جرى تعيينها، يمكن أن تستخدم لمقاضاة الأشخاص الذين يعرضون تقديم الدعم للجماعات المدرجة في القائمة دون إبداء صلة محددة بأنشطة إرهابية. وتعتمد دول أعضاء أخرى، بطرق مبتكرة في بعض الأحيان، على ما لديها من قوانين تتعلق بجرائم جنائية غير متعلقة تحديدا بالإرهاب، كاتهام أشخاص مثلا بجرائم تتصل بانتهاكات قوانين الهجرة، وتلقي تدريب عسكري غير مأذون به، والمشاركة في نزاعات أجنبية. وقامت بعض الدول بسن قوانين تختص بدرجة أكبر بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتعالج مسألة السفر بنصوص صريحة. فعلى سبيل المثال، يجرم القانون الأسترالي لتعديل التشريع المتعلق بمكافحة الإرهاب (المقاتلين الأجانب)

(38) في هذا الفرع، يستند الفريق بصورة موسعة إلى التقرير الشامل الذي أعدته المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، المعنون ”تقديم الإرهابيين إلى العدالة: تحديات الملاحقات القضائية المتصلة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب“، الذي أعد بعد حلقة دراسية للمدعين العامين بشأن الموضوع نفسه عقدت في كانون الأول/ديسمبر 2014 (S/2015/123, annex)، وإلى معلومات قدمتها الدول الأعضاء.

(39) وفقا للفقرة 6 من القرار 2178 (2014)، يتعين على الدول الأعضاء كفالة أن تنصّ قوانينها ولوائحها الداخلية على تجريم الأفعال التالية باعتبارها جرائم خطيرة بما يكفي للتمكين من مقاضاة الجناة ومعاقبتهم بصورة تعكس على النحو الواجب جسامة الجريمة: (أ) سفر رعاياها، أو محاولتهم السفر، بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها، أو توفير تدريب على أعمال الإرهاب أو تلقّي ذلك التدريب؛ (ب) القيام عمدا بتوفير التمويل المتصل بذلك السفر؛ (ج) القيام عمدا بتنظيم ذلك السفر أو تسهيله بأي شكل آخر.

لعام 2014 الدخول في ”منطقة معلنة“ دون أن يكون هناك غرض مشروع[40]. وبالطبع فإن تلك التدابير لا يستبعد أحدها الآخر وتعتمد بعض الدول الأعضاء على مزيج من تلك النهج. وعلاوةً على ذلك، فإن لكل نهج مزاياه وعيوبه.

55 - وتتضمن التعقيدات التي لوحظت في تقرير أعدته مؤخرا المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (انظر الحاشية 38) والدول الأعضاء مشاكل تتصل بإعداد أدلة مقبولة لدعم القضايا. وتتضمن تلك المشاكل صعوبة تحويل المعلومات الاستخبارية إلى أدلة يمكن عرضها في المحاكم. ويختلف نطاق الصعوبة باختلاف الدول الأعضاء ويتضمن مخاوف الإفصاح عن مصادر المعلومات الاستخباراتية وطرقها أو وجود نص رسمي في الإطار القانوني للدولة المعنية يحظر استخدام المعلومات الاستخبارية في الجرائم الجنائية، بما يعني أنه يجب على الدول الأعضاء أن تقوم، من خلال وسائل التحريات، بإعادة بناء المعلومات التي جمعت عن طريق الاستخبارات.

56 - وثمة تحد كبير آخر يتعلق بإثبات القصد الجنائي، لا سيما بالنظر إلى أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب المحتملين يمكنهم أن يدعوا أن الغرض من سفرهم هو العمل الإنساني أو السياحة[41]. وحتى عندما يتمكن المحققون من تحديد القصد الجنائي، فإنه يمكن أن توجد صعوبة في إثباته حسب المعيار القانوني اللازم في المحكمة. وعلاوةً على ذلك، يتعين أن تكون القوانين محكمة بما يكفي للسماح بالمقاضاة على الجرائم التحضيرية قبل أن يغادر البلد فعليا الشخص المحتمل أن يكون من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، فيذهب إلى منطقة النزاع ويرتكب جرائم بها. فعلى سبيل المثال، منعت الولايات المتحدة الأمريكية سفر أشخاص يحتمل أنهم كانوا من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، كانوا يحاولون الصعود على متن طائرات في الولايات المتحدة متجهة إلى منطقة من مناطق النزاع، باتهامهم بمحاولة توفير دعم مادي لتنظيم مصنف على أنه تنظيم إرهابي. وفي الوقت نفسه، أشير في تقرير المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب إلى أن مقاضاة المقاتلين الإرهابيين في هولندا تضمنت ”تهمة التحضير أو التدريب للقتال، وتهمة التحضير للقتل، وتهمة التحضير لتصنيع متفجرات“ (انظر S/2015/123، المرفق، الفقرة 21).

(40) ينص البند 119 على أنه يجوز لوزير الخارجية أن يعلن عن تلك المنطقة في بلد أجنبي عندما يقوم أحد التنظيمات الإرهابية المدرجة في القائمة بالعمل في نشاط عدائي في تلك المنطقة من البلد الأجنبي.

(41) على سبيل المثال، في الدليل المعنون ”الهجرة إلى الدولة الإسلامية“، يوجَّه المقاتلون الإرهابيون الأجانب المحتملون إلى أن يقولوا في حالة اعتراضهم إن الغرض من سفرهم هو العمل الإنساني أو السياحة.

57 - ومن العقبات الملحوظة الأخرى الحصول على أدلة من منطقة النزاع. فجمع أدلة مادية يمكن أن يكون عملا في غاية الصعوبة، إن لم يكن ضربا من المستحيل. وفي تلك الحالات، يمكن أن توفر شبكة الإنترنت أدلة للمدعين، كما يمكن أن توفر مصدرا للمعلومات الاستخبارية. فكثير من المقاتلين الإرهابيين الأجانب يتفاخرون بجرائمهم على شبكة الإنترنت بوسائل منها نشر صور تجرمهم، الأمر الذي يمكن أن يثبت أنه مفيد للمدعين عند عودة الأشخاص المعنيين. وبالطبع، يتعين أن تكون لدى البلدان ممارسات معمول بها حتى تتمكن فعليا من تقديم تلك الأدلة في المحكمة. وكمثال على ذلك، يشير تقرير المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب إلى الأردن، حيث تقوم النيابة العامة بإحضار خبراء في وسائل التوصل الاجتماعي إلى المحكمة للإدلاء بشهاداتهم (انظر المصدر نفسه، الفقرة 26).

زاي - السياسات المتصلة بالعائدين

58 - عندما تفشل الجهود الرامية إلى مواجهة التطرف المقترن بالعنف في الحيلولة دون انضمام الأشخاص إلى صفوف المقاتلين الإرهابيين الأجانب، تكون للسياسات المتصلة بالعائدين نفس أهمية العمل التنفيذي. ويترك العائدون مناطق النزاع لأسباب مختلفة، وتتباين المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء عن ذلك. فبعض الدول الأعضاء تفيد بأن بعض المقاتلين الإرهابيين الأجانب ممن يفيقون من أوهامهم يفقدون الثقة في تنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتقول دول أخرى إن العائدين يمكن أن تحركهم دوافع أخرى، بما في ذلك الاستراحة من النزاع، أو علاج الإصابات، أو جمع الأموال، أو السعي لتحقيق أهداف أيديولوجية أخرى، أو التخطيط لشن هجمات في مناطق أخرى. وهناك ثلاثة مواضيع رئيسية بالنسبة لسياسات العائدين، هي: كيفية فرز العائدين لتقييم المخاطر بصورة كافية، وكيفية وضع وتنفيذ سياسات الإبعاد عن التطرف لتطهير العائدين من سموم الفكر المتطرف، وكيفية إعادة دمج العائدين في المجتمع. وتتضمن أمثلة المبادرات التي تضطلع بها الدول الأعضاء والتي يجدر ذكرها برامج نفذتها أستراليا وبلجيكا والمملكة العربية السعودية في مجال مكافحة التطرف المصحوب بالعنف، واتبعت فيها نهجا مختلفة وخرجت منها بنتائج متباينة. ففي حين يجمع البرنامج الأسترالي بين جانبي المنع وإعادة التأهيل، مع التركيز على إشراك المجتمعات المحلية، يركز البرنامج البلجيكي على الكشف المبكر عن علامات التطرف والتوصل إلى فهم أوضح لعملية التطرف والعوامل المؤدية إليه. أما برنامج المملكة العربية السعودية فهو موجه نحو إعادة التأهيل، ويشار إلى أنه ناجح بدرجة معقولة، رغم وجود نسبة ضئيلة من حالات العودة إلى الجريمة.

حاء – دور القطاع الخاص

59 - من طرق التصدي الأوسع نطاقا، التي لم يعالجها مجلس الأمن بعد، دور القطاع الخاص في مساعدة الدول الأعضاء على مكافحة تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ويمكن أن تؤدي الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص، على صعيد السلطات الأمنية وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص، مثل مقدمي خدمات الإنترنت، وشركات الخطوط الجوية، ووكالات السفر، إلى تكميل الإجراءات الأخرى التي تتخذها الدول الأعضاء، على نحو مفيد.

رابعا – إجراءات التصدي

ألف – الإجراءات المتخذة حتى اليوم

60 - لا تزال الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والأمم المتحدة والقطاع الخاص كلها نشطة في تحديد التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب وإيجاد طرق للتصدي له. وتوخيا لمزيد من الفعالية في هذا الصدد، قامت بعض الدول الأعضاء إما بتعزيز القوانين القائمة أو بسن قوانين جديدة، أو تقوم حاليا بسنها، بينما اعتمدت بعض الدول الأعضاء الأخرى على القوانين القائمة لمقاضاة من يحتمل أن يكونوا من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ومؤيديهم، والعائدين منهم. ويجري حاليا صقل السياسات الرامية إلى التصدي للتطرف المصحوب بالعنف في الدول الأعضاء التي لديها بالفعل سياسات من هذا النوع، كما يجري إعداد تلك السياسات في الدول التي تفتقر إليها.

61 - ويندرج التنسيق داخل الحكومات وفيما بينها، إلى جانب التبادل الفعال للمعلومات، في صميم إجراءات التصدي الناجحة على صعيدي السياسات والعمليات. ويمثل الدور الذي تؤديه تركيا، التي أعدت برامج وطنية للفرز عند منافذ الدخول الرئيسية والتي تتضمن قائمة المراقبة لديها الآن 500 12 شخص[42]، نموذجا لدولة عضو حددت المشكلة وسعت إلى إيجاد سبل فعالة للعمل مع الدول الأخرى من أجل تبادل المعلومات ومعالجة المشكلة. وعلى الصعيد الإقليمي، وضع الاتحاد الأوروبي أدوات لتبادل بيانات التحليلات وقوائم للمراقبة. وفي آسيا الوسطى، تقوم منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي بتبادل المعلومات ذات الصلة.

(42) معلومات مقدمة من إحدى الدول الأعضاء.

62 - ومن الأمور التي تحظى بالترحيب البالغ قيام عدد من الدول الأعضاء باستحداث ضوابط للخروج، إلى جانب تعزيز القدرات المتعلقة بجمع وتبادل معلومات الاستدلال البيولوجي ومعلومات متقدمة عن المسافرين. كذلك يجدر التشجيع على زيادة التعاون بين الدوائر المختلفة (الاستخبارات، وإنفاذ القانون، والمؤسسة العسكرية، والقضاء). وأنشأت بعض الدول الأعضاء الأوروبية فرقا للعمل، كما أنشأت بعض الدول الأعضاء الآسيوية مراكز مشتركة بين الوكالات لدمج المعلومات.

63 - ولا يزال المجتمع الدولي يعمل على أساس متعدد الأطراف على معالجة مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، سواء بالتصدي للتطرف العنيف (كما في حالة مؤتمر القمة الذي دعا إلى عقده رئيس الولايات المتحدة في شباط/فبراير 2015)، أو من خلال العمل الذي تقوده المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) لتحسين تبادل التحليلات، أو من خلال القرارات التي يتخذها مجلس الأمن، لا سيما القرار 2178 (2014). ومن الثغرات الكبيرة التي كانت قائمة عدم وجود التزام دولي بتحديد جرائم جنائية للتمكين من مقاضاة من يحتمل أن يكونوا من المقاتلين الإرهابيين الأجانب قبل وصولهم إلى وجهتهم. وقد اعتمد في بعض الحالات اتخاذ دولة المنشأ ودولة العبور لمزيد من الإجراءات على وجود التزام قانوني دولي أقوى، وهو ما نص عليه القرار 2178 (2014). ويمثل تتبع تنفيذ ذلك الالتزام على نطاق جميع الدول الأعضاء وتحديد ومعالجة الثغرات في قدرات الدول الأعضاء الرئيسية عناصر حيوية في أعمال المتابعة.

64 - وفي الأمم المتحدة، يقع هذا العمل بدرجة كبيرة ضمن اختصاص المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. ويؤيد الفريق بقوة عمل المديرية في بناء طرق للتصدي على صعيد نظامي لمشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، لا سيما في الميدانين القانوني والتنظيمي. ويمكن أن تضطلع أيضا منظومة الأمم المتحدة بدور داعم مهم في بناء القدرات من خلال فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة ومن خلال مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وينبغي أن تقع بالدرجة الأولى مسؤولية تقديم الدعم في التصدي للتطرف المصحوب بالعنف والعمل على تحسين اتساق جهود الأمم المتحدة على عاتق رئيس فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وأعضائها والأفرقة العاملة التابعة لها.

باء - شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي

65 - ما برحت شركات وسائل التواصل الاجتماعي الرئيسية تتصدى للتحدي المتمثل في استخدام شبكة الإنترنت من قبل المقاتلين الإرهابيين الأجانب، والإرهابيين التابعين لتنظيم

القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وغيرهم من الإرهابيين. وتقوم حاليا طائفة من الشركات، بعد بداية بطيئة، بالعمل بنشاط على تنقيح السياسات والأحكام والشروط ووضع معايير تشغيل موحدة جديدة مع الحكومات. وأبلغت الدول الأعضاء الفريق بتجارب مختلفة مع شركات وسائل التواصل الاجتماعي وشركات الإنترنت. وهذه الشركات على دراية بالخطر وعلى استعداد للمساعدة في التصدي له والتعاون في كثير من القضايا (بسرعة خاطفة في بعض الأحيان، وحتى عبر الحدود). وأشارت الدول الأعضاء أيضا في بعض الأحيان إلى وجود صعوبات في تأمين إمكانية الحصول على بيانات المستخدمين والبيانات الخاصة بالعلاقات من شركات وسائل التواصل الاجتماعي عندما تكون تلك البيانات محفوظة خارج الحدود الوطنية. وتؤدي أيضا القيود المفروضة على الاحتفاظ بالبيانات وخصوصيتها إلى تعقيد وصول وكالات إنفاذ القانون إلى بيانات وسائل التواصل الاجتماعي، لا سيما بيانات المستخدمين، وإن كانت تلك المسألة تخص تحديدا بعض الولايات القضائية. ومن الأمور المفيدة أن زيادة العمل التنظيمي والتجاري من قبل الشركات يربك استخدام المقاتلين الإرهابيين الأجانب لوسائل التواصل الاجتماعي. ومن الصعب استبعاد المقاتلين الإرهابيين الأجانب من وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أن سعي مؤيدي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى إنشاء وسيلة خاصة بهم للتواصل الاجتماعي، باسم ''خلافة بوك''، في عام 2015 يمكن أن يكون دليلا على النجاح في هذا الصدد.

66 - وفي كانون الثاني/يناير 2012 أعلن موقع تويتر أنه سيدخل على سياسة المحتوى التي يتبعها تغييرات تحجب في بلدان معينة التدوينات التي ربما يكون محتواها ينتهك قانونا محليا[43]. وفي أواخر عام 2014، أوردت التقارير أن الموقع علق ما لا يقل عن 1 000 حساب يرتبط بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام[44]. وهو ما جعل هذا التنظيم يوجه في عام 2015 تهديدات تستهدف موقع تويتر[45]. كذلك دأب المقاتلون الإرهابيون الأجانب على استخدام حسابات فيسبوك على نطاق واسع سواء لنشر مضامين فكرهم

(43) Twitter, "Tweets still must flow", 26 January 2012.

(44) J.M. Berger and Jonathon Morgan "The ISIS Twitter census: defining and describing the population of ISIS supporters on Twitter", Brookings Institution, No. 20 (Washington, D.C., March 2015).

(45) Michael Isikoff, "Twitter under pressure to act more aggressively against terrorists", Yahoo News, 18 February 2015.

المتطرف أو لمحاولة بيع السلع الخاصة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام[46]. وقد دأب موقع فيسبوك من ناحيته على التصدي لهذا التحدي، فحذف مئات من هذه الحسابات التي تتناقل تلك المضامين، وكشف من عمليات رصده لها[47]. أما موقع يوتيوب، فيجري منذ مدة طويلة استخدامه للترويج لمواد تتصل بتنظيم القاعدة، ومنها أشرطة فيديو يعدها بعض المرتبطين به ممن ترد أسماؤهم في قائمة المشمولين بنظام الجزاءات. وقد أضاف هذا الموقع في عام 2010 خيارا آخر يتيح إمكانية أن تدرج ضمن فئة ''محتوى يتسم بالعنف أو بغيض'' خانة أخرى عنوانها ''الترويج للإرهاب''، وذلك لتمكين رواد الموقع من التحذير من المحتويات المسيئة[48]. وفي عام 2014 أضاف موقع Ask.fm خانة لفئة عنوانها ''فكر متطرف'' تسمح لرواد الموقع بالتحذير من ذلك المحتوى[49].

67 - ومن غير المرجح التوصل إلى نهج دولي موحد ينظم استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. فاختلاف وجهات النظر بشأن حرية التعبير والحقوق القانونية التي تجيز حجب هذه المحتويات أو تلك ومراقبتها، والمسائل المتعلقة بتطبيق دولة لولايتها القضائية على بيانات خارجية، كلها عوامل تجعل من الصعب توخي نهج موحد في هذا الصدد. غير أنه يمكن، بل ويجب، إنجاز المزيد في هذا المجال، حتى وإن تباينت إجراءات التعامل مع هذه المسألة تبعا للتشريعات المحلية.

خامسا - التوصيات

68 - تتمثل الطريقة الرئيسية التي يمكن بها لمجلس الأمن تعزيز الإجراءات الدولية ضد المقاتلين الأجانب الإرهابيين في التنفيذ الفعال للقرارات التي اتخذت في الآونة الأخيرة. فالقرار 2178 (2014) أسس لالتزام عالمي جديد يندرج ضمن أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يقتضي من جميع الدول الأعضاء أن تنص قوانينها على جرائم جنائية تتيح إمكانية محاكمة المقاتلين الأجانب الإرهابيين ومعاقبتهم.

---

(46) Stephanie Burnett “Sorry, Jihadis, but You Won’t Be Able to Buy ISIS T-Shirts on Facebook”, *Time*, 25 June 2014.

(47) Shiv Malik and others “Isis in duel with Twitter and YouTube to spread extremist propaganda,” *Guardian*, 24 September 2014.

(48) Craig Kanalley, “YouTube Gives Users Ability To Flag Content That Promotes Terrorism”, *Huffington Post*, 13 December 2010.

(49) Caitlin Dewey, “Inside the battle for Ask.fm, the site where Islamic State recruited three American teens”, *Washington Post*, 12 December 2014.

69 - وتتمثل العناصر الأساسية الثلاثة اللازمة للتصدي للتحدي الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب في استقاء المعلومات بشأن هؤلاء المقاتلين ومنع تحركاتهم والتصدي للإرهاب المصحوب بالعنف.

70 - ففيما يتعلق باستقاء المعلومات، يكمن التحدي في إيجاد معلومات يمكن التحرك بناء عليها عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب المعروفين وعن الأشخاص الذين يمكن أن ينضموا إلى صفوفهم واستعمال تلك المعلومات وتبادلها. ويشمل ذلك الحصول مسبقا على البيانات الشخصية للمسافرين، وعلى مواد تستمد من قوائم المراقبة الوطنية، ومعلومات تحليلية من شأنها مساعدة المسؤولين على فهم الخطر الذي يمثله هؤلاء المقاتلون والخيارات السياساتية المتاحة للتعامل معهم.

71 - أما فعالية إجراءات منع التحرك، فهي مرهونة بوجود أطر تشريعية مناسبة، واستراتيجيات وطنية متطورة، وبقدرة الوكالات الحكومية على التصرف بسرعة وعلى نحو متضافر. وهناك من المقاتلين الأجانب الإرهابيين من ليس معروفا لدى حكومات بلدانهم أو لدى حكومات البلدان الأخرى. وقد لا تتاح في عدد من الحالات المعلومات المتعلقة بسفر هؤلاء المقاتلين المعتزم أو الفعلي إلا قبل تحركهم، أو بعد تحركهم بوقت قصير، الأمر الذي يقتضي من السلطات الوطنية التحرك على نحو يتسم بالسرعة والكفاءة والتنسيق. وقد تبين مرارا من المناقشات التي أجراها الفريق أن المسؤولين الوطنيين بحاجة إلى أن تسارع حكومات البلدان الأخرى، ناهيك عن حكومات بلدانهم، بموافاتهم بالمعلومات اللازمة ليتسنى لهم التحرك بالسرعة الكافية لإحباط خطط سفر المقاتلين.

72 - ولا يزال التصدي للتطرف المصحوب بالعنف يقع في صميم أي حل سياساتي ناجح للتصدي للمقاتلين الأجانب الإرهابيين. وهو يشمل، على الصعيد الوقائي، بلورة صورة تحليلية شاملة لهوية هؤلاء المقاتلين وأسباب اعتناقهم للفكر المتطرف. وهو يعني تقييم التصنيفات المحتملة وتحديد الأشخاص الذين يمكن أن يكونوا معرضين للوقوع في براثن التطرف. ومعظم المقاتلين فيما يبدو تم جزئيا تحويلهم إلى الفكر المتطرف أو تجنيدهم من خلال علاقاتهم بأشخاص آخرين. كذلك للإنترنت، وبخاصة محتويات شرائط الفيديو ووسائل التواصل الاجتماعي، دور هام في ذلك، وإن كانت هناك بلدان كثيرة تقول إن الاتصالات الشخصية تظل عاملا حاسما في معظم الحالات. ويجيد بشدة الجيل الجديد من المرتبطين بتنظيم القاعدة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، التعامل مع التكنولوجيا الرقمية. وهم يحاولون امتلاك جزء من عالم وسائل التواصل الاجتماعي، سواء بفتح آلاف الحسابات على موقع تويتر أو بإغراق الموقع بمواد يدعون فيها إلى فكرهم

المتطرف ويعرضون فيها فظائع ارتكبوها. وقد أبدت شركات الإنترنت، ولا سيما شركات وسائل التواصل الاجتماعي تجاوبا، غير أنه لا بد من بذل المزيد للتوصل بالفعل إلى تحديد المواد التي تنشر على الإنترنت فكرا متطرفا وتجند المقاتلين وتيسر تحركاتهم، أو عرقلة نشر تلك المواد، أو حجبها.

73 - ولا بد، على نطاق أوسع، من وضع استراتيجيات شاملة على الصعيد الوطني لمكافحة التطرف المصحوب بالعنف، بحيث لا يقتصر الهدف منها على مجرد مكافحة الفكر المتطرف والتجنيد (التي ترتكز في جزء كبير منها على توجيه رسائل مناهضة)، وإنما يشمل تقييم حالة العائدين من صفوف المقاتلين الأجانب الإرهابيين وإعادة إدماجهم، على نحو سليم، حيثما أمكن. ويظل تقييم حالة العائدين ووضع الاستراتيجيات الوطنية المناسبة لإصلاحهم أو ملاحقتهم أو مراقبتهم، وفقا للتقييمات الوطنية، عاملا له نفس الأهمية في إطار الجهود المبذولة في هذا الصدد.

74 - وأخيرا، لا يزال توافر القدرات الوطنية يشكل تحديا استراتيجيا هاما. ولا يتمثل التحدي الحالي في التوعية بوجود الخطر، وإنما في بناء وتطوير قدرات وطنية ودولية للمساعدة على التصدي له. وهناك العديد من الدول الأعضاء التي ستعاني في محاولتها التصدي للتحديات المتعلقة بالنواحي القانونية والبنية التحتية والسياسات الأعم نطاقا في إطار معالجة مشكلة المقاتلين الأجانب الإرهابيين. ولا بد من أن يكون المانحون، من دول أعضاء ومنظمات دولية، على استعداد للمبادرة بتقديم المساعدة لمن هو في أشد الحاجة إليها.

75 - لذا، يقدم الفريق إحدى عشرة توصية تتصدى لهذا الخطر على نحو مباشر. ويرى الفريق أن الجهود المكثفة التي بذلها المجلس في عام 2014 قد عالجت الثغرات الرئيسية التي كانت موجودة، من خلال إيجاد التزام دولي جديد بالتصدي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب. غير أن هناك الكثير الذي ما زال يتعين إنجازه ليتسنى الإلمام بهذا الخطر وتنفيذ الالتزامات التي أصبحت تقع الآن على كل الدول بعد اتخاذ القرار 2178 (2014)، وبناء قدرات مستدامة للتعامل مع مشكلة معقدة ومتعددة الأوجه يرجح أن تستمر لعقود قادمة.

76 - ويوصي الفريق بما يلي:

(أ) **أن يتعقب مجلس الأمن باستمرار تنفيذ الالتزامات الدولية المترتبة على القرار 2178 (2014)؛**

(ب) **أن تصدر اللجنة دعوة عامة للمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المختصة والجهات المانحة لتشجيعها على تقديم مزيد من المساعدات المالية**

والتقنية للدول الأعضاء المعنية، بهدف تعزيز القدرة على مراقبة الحدود، من أجل التصدي لتدفقات المقاتلين الإرهابيين الأجانب؛

(ج) أن تذكر اللجنة الدول الأعضاء بالقيمة البالغة للتبادل الفعال للمعلومات المتعلقة بالمقاتلين الأجانب الإرهابيين، على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك تبادل المعلومات المتعلقة بالمسافرين وبالمواد المدرجة في قائمة المراقبة الوطنية في الوقت المناسب، حيثما أمكن، وتبادل التحليلات والممارسات الجيدة. ويمكن، تبعا لمدى حساسية المعلومات، أن تستخدم القنوات الاستخباراتية أو القنوات الخاصة بوكالات إنفاذ القانون أو القنوات العسكرية أو غيرها من القنوات الثنائية؛ وعلى نفس الغرار، ينبغي إلى أقصى حد الانفتاح أمام إمكانية الاستعانة بأدوات متعددة الأطراف، كقاعدة بيانات الإنتربول المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، حيثما أمكن؛

(د) أن تشجع اللجنة الدول الأعضاء على أن تقترح للإدراج في قائمة المشمولين بنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة أسماء أفراد وكيانات من الذين يؤدون دورا رئيسيا في حشد المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتجنيدهم وتسهيل تحركاتهم من خلال وسائل كالإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي؛

(هـ) أن تكتب اللجنة إلى الدول الأعضاء لتشجيعها على تصميم وتنفيذ برامج لمكافحة التطرف المصحوب بالعنف، يُشدد فيها على اتباع نهج وقائي يكون هو الأنسب للدولة المعنية ولمجتمعها، وعلى أن تواصل فيما بينها تبادل ونشر أفضل الممارسات، بما فيها توجيه الرسائل المناهضة. فالوقاية هي المجال الحاسم فيما يتعلق بالسياسات، ونظرا لما ينطوي عليه ذلك من تحديات، فإن من الأهمية بمكان تبادل الأدلة المتعلقة بالسياسات الناجحة والسياسات غير الناجحة في هذا المجال؛

(و) أن تكتب اللجنة إلى الدول الأعضاء للتشديد على قيمة وضع برامج لفرز المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وإعادة تأهيلهم، نظرا لأهمية النجاح في إعادة إدماج من يقطع صلته منهم بالإرهاب، وفي التقليل إلى أدنى حد من خطر من يتمسك منهم بالتطرف المصحوب بالعنف؛

(ز) أن تكتب اللجنة إلى الدول الأعضاء لتشجيعها على إقامة حوار مع مقدمي خدمة الإنترنت وشركات وسائل التواصل الاجتماعي، بهدف استكشاف السبل الكفيلة، وفقا لتشريعاتها الوطنية، بتعطيل استخدام المرتبطين بتنظيم القاعدة للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، في أغراض الدعاية والتواصل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتجنيدهم؛

(ح) أن تكتب اللجنة إلى الدول الأعضاء لتشجيعها على أن تقوم، وفقا لتشريعاتها الوطنية، إن لم تكن فعلت ذلك بعد، برفع مستوى الوعي لدى المؤسسات المعنية في القطاع الخاص، مثل وكلاء السفر وشركات الطيران والمؤسسات المالية والمنظمات غير الهادفة للربح العاملة في نطاق ولايتها القضائية الإقليمية، بأهمية توخي جانب اليقظة ضد إساءة استخدام المقاتلين الإرهابيين الأجانب لمنتجاتها وخدماتها، وتسليط الضوء على الدور الهام الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص في مواجهة التهديد العالمي الذي يشكله هؤلاء المقاتلون، من خلال تعاونه على نحو استباقي مع السلطات ذات الصلة؛

(ط) أن تكتب اللجنة إلى الدول الأعضاء لتشجيعها على العمل في تعاون وثيق مع جميع الجهات الوطنية ذات الصلة المعنية بالأمر لوضع مؤشرات تحذير تساعد المؤسسات المالية وغيرها من القطاعات ذات الصلة على اكتشاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب والإبلاغ عن الحالات المحتملة؛

(ي) أن تكتب اللجنة إلى الدول الأعضاء لتسليط الضوء على مخاطر إساءة استخدام المنظمات غير الهادفة للربح والنظم غير الرسمية/البديلة للتحويلات والحركة العينية للعملات عبر الحدود ولفت انتباه الدول الأعضاء إلى الفقرة **12** من القرار **2161** (**2014**)، ولتشجيع الدول الأعضاء بقوة على تنفيذ المعايير الدولية ذات الصلة المصممة لمنع إساءة استخدام المنظمات غير الهادفة للربح ونظم التحويلات غير الرسمية/البديلة والحركة العينية للعملات عبر الحدود، مع العمل على التخفيف من أثر ذلك على الأنشطة المشروعة التي تجري من خلال تلك الوسائل؛

(ك) أن يعالج مجلس الأمن الثغرات المحددة التي قد تواجه الدول الأعضاء فيما يتعلق بتوافر القدرات في إطار مكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وأن تشجع الجهات المانحة، بما فيها مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، على توجيه الدعم المتعلق ببناء القدرات للمناطق والدول الأعضاء الأشد حاجة إلى ذلك.